الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

مركز الاستحقاق المحاسبي

التقرير السنوي
2020

وزارة المالية
Ministry of Finance

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين الملك

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

هدفي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة، وسأعمل معكم على تحقيق ذلك.

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز
ولي العهد ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية

رؤية 2030 هي خطة جريئة قابلة للتحقيق لأمّة طموحة. إنها تعبر عن أهدافنا وآمالنا على المدى البعيد، وتستند إلى مكامن القوة والقدرات الفريدة لوطننا. وهي ترسم تطلعاتنا نحو مرحلة تنموية جديدة غايتها إنشاء مجتمع نابض بالحياة يستطيع فيه جميع المواطنين تحقيق أحلامهم وآمالهم وطموحاتهم في اقتصاد وطني مزدهر.

معالي وزير المالية

محمد بن عبدالله الجدعان

القطاع المالي يجد دعماً كبيراً من قيادة المملكة، ويسهم في تعزيز الاقتصاد، والمرونة التي تتمتع بها السياسة المالية العامة نتيجة هذه الإصلاحات التي مكّنت الحكومة من اتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة الصدمات الطارئة بمستوى عالٍ من الكفاءة.

رؤيـــة VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

الموافقة على مشروع التحول لمبدأ الاستحقاق المحاسبي في القطاع العام

هو ما جاء بالأمر السامي الكريم رقم (13059) بتاريخ 16 ربيع الأول 1438هـ، القاضي بالموافقة على مشروع تحول جميع الجهات الحكومية من تطبيق الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، وأن تتولى اللجنة المالية بالديوان الملكي واللجنة التنفيذية، التي يرأسها معالي وزير المالية الإشراف على تنفيذ المشروع.

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

المحتويات

01 وزارة المالية 12

02 برنامج تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافيه 14

03 التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق 19

04 مركز الاستحقاق المحاسبي 34

05 إدارة المعايير والسياسات 42

06 الإدارة العامة لشركاء التحول 52

07 إدارة المبادرات المركزية 74

08 إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي 96

09 إدارة التدريب والتطوير والتغيير 102

10 إدارة التواصل والإعلام 112

وزارة المالية

الرؤية:

وزارة رائدة تمكن المملكة العربية السعودية لتكون ضمن أكبر 15 اقتصاد في العالم بحلول 2030 من خلال نظام مالي متميز.

الرسالة:

وضع سياسات مالية فعالة وإدارة الموارد المالية لتحقيق استقرار ونمو اقتصادي وإستدامة مالية ورفع كفاءة الانفاق وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص من خلال حوكمة فاعلة وتمكين المملكة في تأثيرها على المجتمع المالي إقليمياً ودولياً.

القيم:

الشفافية

الإلتزام

الشراكة

الإنجاز

الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الرئيسية

تطوير سياسات مالية مستدامة

1.1 إعداد إطار للمالية العامة متوسطة الأجل
1.2 بناء سياسات للإيرادات
1.3 تعظيم الإيرادات المالية من الهيئة العامة للزكاة والدخل
1.4 تعظيم الإيرادات الحكومية من مصلحة الجمارك
1.5 تأسيس سياسة الدين ومكتب إدارة الدين

تخصيص وإدارة الموارد المالية بفعالية

2.1 تحسين عملية إعداد الموازنة
2.2 تحسين عملية تنفيذ الموازنة
2.3 تحسين إدارة النقد وتطبيق حساب الخزينة الموحد للدولة
2.4 تحسين نظام المشتريات الحكومية

تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية

3.1 تحسين نظام المحاسبة الحكومي ومعايير التدقيق المحاسبي

الاستغلال الأمثل لأصول الدولة والتمويل المبتكر

4.1 تعزيز إدارة الأصول المملوكة للد و لة
4.2 وضع إطار لتوقّعات العوائد
4.3 تحديد توقعات العوائد وفرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تعزيز مكانة المملكة اقليميا ودوليا

5.1 تعزيز الحضور الدولي

تمكين التحول الرقمي للوزارة

6.1 التحول الرقمي
6.2 ذكاء الأعمال

تأهيل الكوادر البشرية ضمن بيئة منتجة

7.1 تطوير الموارد البشرية
7.2 إعادة هيكلة الوزارة

تعزيز إدارة التغيير والتواصل

8.1 إدارة التواصل الداخلي والخارجي
8.2 إدارة التغيير
8.3 تصميم نظام إدارة الأداء

برنامج تحسين جودة الحسابات المالية وتعزيز الشفافية

انطلاقاً من رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومساهمة وزارة المالية الفاعلة لتحقيق مستهدفاتها، تم تفعيل أحد البرامج الاستراتيجية بوزارة المالية والمبنية على سياسات مالية وحوكمة فاعلة لتطوير الأنظمة المالية للجهات الحكومية وتفعيل دورها بشكل متكامل للحصول على المعاملات المالية بكل شفافية ودقه، لتساهم بدعم عمليات الرقابة وصنع القرارات، وتحسين عمليات التخطيط والتوقعات المبنية على رؤية متكاملة حول الأصول والالتزامات للدولة.

معالي الأستاذ
عبدالعزيز الفريح
رئيس اللجنة التوجيهية بوزارة المالية

نتطلع إلى أن يكون لدينا نظام مالي متكامل مبني على معايير وسياسات محاسبية موحدة، وأن يكون لدينا مركز مالي على مستوى الدولة يقوم على تلك المعايير والسياسات التي تنبع منها، بحيث تكون أدوات القياس للأداء المالي متسقة وموضوعية.

وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات

هي إحدى الركائز المهمة لتطوير العمل الحكومي المالي والمحاسبي. وفي ضوء عملية التحول الكبيرة في كافة النواحي داخل الوزارة وخارجها؛ تسعى بشكل دؤوب إلى التطوير؛ لتكون نموذجاً أمثل للأعمال المحاسبية والمالية للقطاع العام وفق أفضل الممارسات العالمية، وبما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وما يضمن المساهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة.

سعادة الأستاذ
حمد الكنهل
وكيل الوزارة للشؤون المالية والحسابات

الرؤية:

وكالة رائدة تتبنى أفضل الأنظمة والمعايير المالية والمحاسبية وتعمل كشريك استراتيجي وممكن لرفع كفاءة القطاع العام وضبط المالية العامة

الرسالة:

شريك استراتيجي ممكن وداعم للخدمات المالية والمحاسبية وحوكمة العمل المالي في القطاع العام، بكوادر بشرية متميزة من خلال تبني أفضل الممارسات والمعايير الدولية وأحدث التقنيات

القيم:

- الشفافية
- الإلتزام
- الشراكة
- الإنجاز

تمثل المحاور الاستراتيجية للوكالة نقطة الانطلاق والتغيير ورسم خطة التحول للوكالة، من خلال تفعيل خطط وأنشطة للتواصل والتغيير بشكل فعال.

إدارة النقد

إدارة الموارد المالية للدولة بفعّالية (بما يتضمن: أوامر الدفع التي تم صرفها، تعظيم العوائد على الأصول المالية، الانحرافات بين الأداء الفعلي للخطط المالية لدى وزارة المالية عن التنبؤات، وغيرها).

الحسابات العامة والتقارير

رفع جودة البيانات والتقارير المالية، تمكين الجهات الحكومية من تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق. بالإضافة إلى إستكمال نشر بيانات إحصاءات مالية الحكومة على مستوى الحكومة العامة وفقا لمتطلبات صندوق النقد الدولي وخلال الفترات الزمنية المحددة.

الرقابة المالية

تطوير البيئة الرقابية في الجهات الحكومية لتمكينها من أداء أعمالها بكفاءة وفعالية والتحول نحو الرقابة الذاتية.

السياسات وحوكمة الشؤن المالية والحسابات

تطوير السياسات والاجراءات المتعلقة بأعمال الوكالة وتحسين وتطوير أعمال الوكالة من خلال تقديم التوصيات لأتمتة جميع أعمال الوكالة.

أهم المبادرات الاستراتيجية للوكالة

الرقابة المالية

تهدف المبادرة إلى تطوير دور الوزارة الرقابي من خلال خلق مزيج رقابي فعال يضمن تعزيز القدرة والبيئة الرقابية في الجهات الحكومية ويبني على التطور التقني في الأنظمة المالية. لتشكيل منظومة رقابية حديثة و متكاملة.

التحول للأساس الاستحقاق

تقوم هذه المبادرة على أساس تحول الدولة إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

حساب الخزينة الموحد

تقوم هذه المبادرة على مركزية الخزينة في وزارة المالية (إدارة النقد) لتحسين العمليات الرئيسية مثل تنبؤات التدفقات النقدية وإدارة السيولة والاستغلال الأمثل للموارد المالية.

إحصاءات مالية الحكومة

تقوم هذه المبادرة على تحسين عمليات جمع وتصنيف وتوحيد بيانات احصاءات مالية الحكومة بناء على دليل GFSM 2014 من خلال:

1. انشاء وتفعيل إدارة مختصة داخل الوكالة.
2. العمل على أتمتة هذه العمليات من خلال انشاء بوابة الكترونية.

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق

الأهداف الاستراتيجية

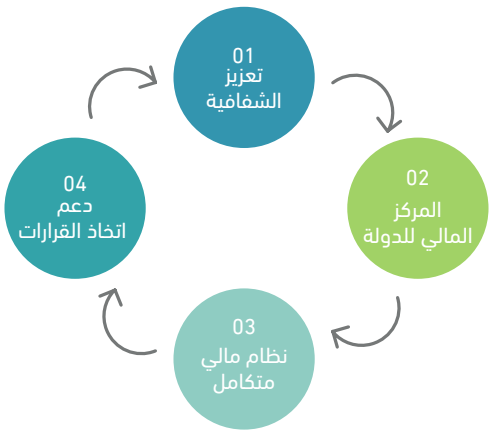

مشاركة المعلومات وزيادة التركيز لتعزيز الرقابة والشفافية.

حصر كافة أصول والتزامات الجهات الحكومية، وبالتالي تعزيز المركز المالي على مستوى الدولة، مما يسهل ويدعم عملية التقييم الإئتماني.

بناء نظام مالي متكامل وتوحيد المعايير المحاسبية بالقطاع العام وإعداد التقارير المالية بناءً على هيكل حسابات وسياسات محاسبية موحدة.

توفير معلومات أدق وأشمل لتعزيز عمليات التخطيط وصنع قرار وقياس الأداء.

حوكمة المشروع

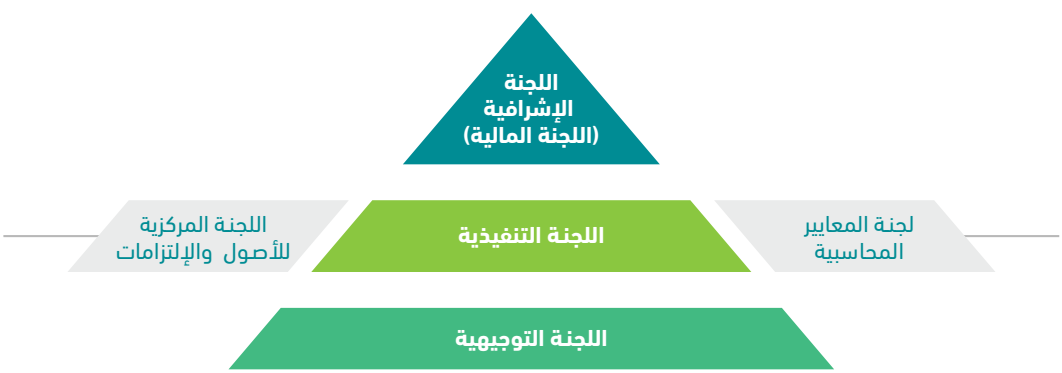

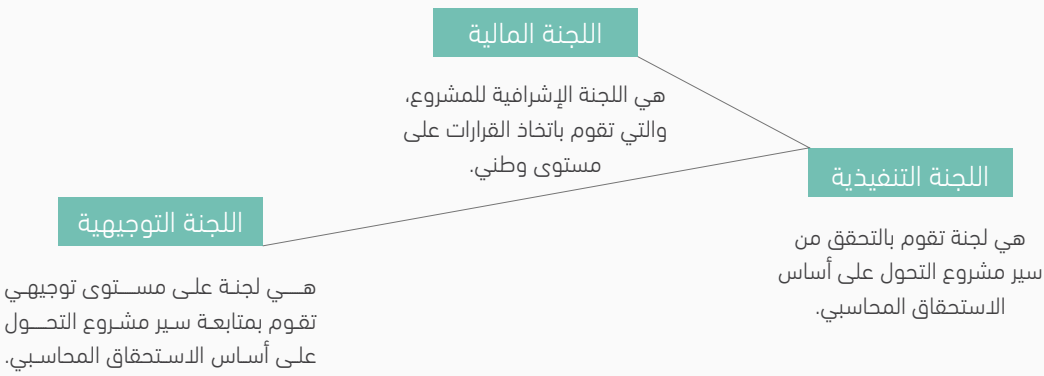

اللجان المساندة

اللجنة الفنية:
دراسة معايير المحاسبة الدولية بالقطاع العام، وترتبط بشكل مباشر باللجنة التوجيهية للمشروع.

مجموعة التركيز:
مراجعة السياسات والإرشادات المحاسبية بالقطاع العام، والتأكد من اكتمالها وملاءمتها وسلامة صياغتها.

لجنة المدراء الماليين:
تتولى التواصل الفعال ومشاركة الجهات الحكومية بمتطلبات التحول مع إبقائهم على اطلاع با لمستجد ا ت .

لجنة التدريب:
دراسة وتقييم واعتماد المواد العلمية المتعلقة بتدريب الكوادر البشرية العاملة في الشؤون المالية في القطاع العام.

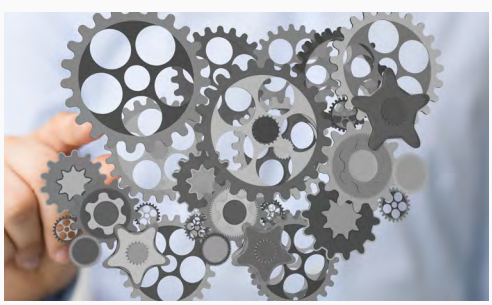

لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام

تماشياً مع الأمر السامي الكريم رقم (51574) بتاريخ 13/09/1440هـ القاضي بأن تتولى وزارة المالية -من خلال اللجنة- مسؤولية اعتماد وتطوير وتحديث دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة في القطاع العام، وإصدار الآراء والتفسيرات والسياسات والإجراءات والإرشادات ذات الصلة بالمحاسبة في القطاع العام بالمملكة.

وتتلخص مهام اللجنة فيما يلي:

متابعة **تطوير إطار مفاهيم المحاسبة** والمعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات المتعلقة بها في القطاع العام.

الاطلاع على ما يصدر من المجالس ذات الصلة والنظر لملاءمتها وإعداد ونشر الإرشادات والنماذج التوضيحية المتعلقة بالمعايير وتقديم المعلومات والدعم المنهجي والعملي.

دعم تنفيذ المعايير وحل الإشكاليات الناشئة عن التطبيق وإصدار التفسيرات والآراء المحاسبية والقيام بإجراء البحوث و دراسة المسائل والقضايا المستجدة.

اعداد التقارير بشأن المشاريع المتعلقة بالمعايير وتلقي رسائل التعليقات الصادرة منها وعقد لقاءات لمناقشتها مع ذوي الاهتمام والاختصاص.

التحديث المستمر للإرشادات والإجراءات المتعلقة بالمعايير عند الحاجة، وتعميمها على الجهات الحكومية.

التنسيق مع مركز الاستحقاق لعقد **ورش العمل** المساعدة في إيضاح وتطبيق المعايير المحاسبية بالقطاع العام وتنسيق الجهود والمعلومات مع المركز.

عقدت لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام اجتماعها الأول بتاريخ 3 ديسمبر 2020م، بحضور أعضاء اللجنة، وترحيب من معالي رئيس اللجنة بأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة، شاكراً لهم تفضلهم بالمشاركة في هذه اللجنة التي يؤمل منها المساهمة الفاعلة في تطوير معايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام؛ باعتبارها رافداً أساسياً لمشروع تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق الذي يُعدُّ مشروعاً استراتيجياً ووطنياً. وخرجت اللجنة بالكثير من القرارات المرتبطة بتحسين وتطوير جودة العمل المحاسبي، والاستخدام الأمثل لمعايير المحاسبة بالقطاع العام؛ لتحقيق المنافع المطلوبة من تطبيق المعايير.

اللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية

تهدف اللجنة إلى التنظيم والرقابة على أعمال حصر وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية بغرض التوصية للجنة التنفيذية لاعتماد الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وفقاً لمعايير المحاسبة بالقطاع العام والسياسات والإرشادات المحاسبية المبنية على أساس الاستحقاق.

وتقوم اللجنة بالمهمات التالية:

الإشراف على لجان حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات في الجهات الحكومية.

استلام تقارير وبيانات حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات من الجهات.

اعتماد ومتابعة الخطط الزمنية المرفوعة من الجهات الحكومية لحصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات.

الإشراف والمتابعة على سير إجراءات حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات للجهات الحكومية.

وضع إرشادات أو إجراءات إضافية بشأن حصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات إذا رأت ضرورة ذلك.

دراسة ما قد يتبين من تداخل بين ملكية أصول أو تحمل التزامات بين أكثر من جهة حكومية والتوصية بالإجراء المقترح.

وعقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ 8 ديسمبر 2020م، بحضور أعضائها، وترحيب من معالي رئيس اللجنة بأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة. وتم استعراض ونقاش أهم محاور أجندة الاجتماع للخروج بقرارات وتوصيات يتم الاستناد إليها خلال المراحل المقبلة لأعمال حصر وقياس وإثبات أصول والتزامات الجهات الحكومية.

مراحل المشروع:

يوليو 2017 - ديسمبر 2018م

دراسة الوضع الحالي وتحليل الفجوات

المرحلة الأولى

دراسة الوضع الحالي وتحليل الفجوات شامل لجميع المحاور اللازمة والتي تشمل :
دراسة المبادرات ذات الصلة بالتحول الوطني لتحديد الاعتماديات.
إعداد الاستبيانات وتقييم الوضع الحالي.
دراسة مدى جاهزية الجهات الحكومية للتحول.
دراسة القوانين والتشريعات المالية واللوائح والأنظمة ذات الصلة.
بيان بالجهات الحكومية المتجانسة في شكل مجموعات (قطاعات).
قائمة بالجهات الحكومية التي سيتم توحيد قوائمها المالية وأنشطتها.
تقرير بالتأثيرات الناتجة عن التحول إلى مبدأ الاستحقاق المحاسبي.

التخطيط والتصميم للتحول

المرحلة الثانية

المخرجات وتتضمن:
دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة بالقطاع العام.
دليل السياسات والإرشادات المحاسبية
دليل إجراءات حصر وتقييم الأصول والالتزامات.
دليل الحسابات الموحد وإرشادات استخدام الأكواد/ التبويبات.
هيكل تنظيمي و وصف وظيفي استرشاديين لإدارات الشؤون المالية.
بيان بالخصائص التقنية والمواصفات الفنية للنظام المالي.
خطة إدارة التغيير والتدريب والتطوير.
دليل اجراءات توحيد القوائم المالية.
كراسات عمل بالمبادرات التي يجب اتباعها للتحول.
إعداد استراتيجية ومنهجية تنفيذ التحول.
وثيقة خطة عمل مفصلة للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

2019 - 2020م

الإعداد والتجهيز مع الجهات الحكومية

المرحلة الثالثة

بناء قاعدة بيانات الأصول والالتزامات.
دراسة شمولية الكراسات وتقدير التكاليف للمبادرات والتحول.
مواءمة دليل الحسابات الموحد مع الأدلة الحالية بالجهات.
تطوير الخصائص الفنية والتقنية للأنظمة المالية بالجهات اللامركزية.
هيكلة إدارة الشؤون المالية بالجهات الحكومية.
تدريب وتأهيل منسوبي الشؤون المالية بالجهات الحكومية.
التطبيق التجريبي للتحول لأساس الاستحقاق المحاسبي.
إعداد لائحة تنظيم عمل اللجنة المركزية وتشكيل اللجنة وتفعيل دورها.
إنشاء وتفعيل مركز الاتصال والدعم لتحول الجهات الحكومية.
تحديد وتصنيف الجهات الحكومية وفقاً للمعايير المحاسبية بالقطاع العام.
إعداد لائحة تنظيم عمل لجنة المعايير.

2021 – 2023م

الإطلاق الفعلي ومسك السجلات

المرحلة الرابعة

حصر وتقييم الأصول والالتزامات بالجهات الحكومية.
التطبيق الفعلي للتحول ومسك السجلات المحاسبية بشكل يومي.
التطبيق التجريبي للنظام المالي التقني (UGRP) بديوان وزارة المالية.

ما بعد عام 2023م

بناء المركز المالي للدولة

بناء المركز المالي للدولة

إعداد الأرصدة الافتتاحية.
إعداد ومراجعة القوائم المالية المنفصلة على مستوى الجهات الحكومية.
تجميع وتوحيد البيانات المالية على مستوى الجهات و وزارة المالية.
إعداد ومراجعة القوائم المالية الموحدة.

المرحلة الأولى

دراسة الوضع الحالي، وتقييم مدى الجاهزية للتحول في الجهات الحكومية، وإعداد المخرجات (مقومات التحول).

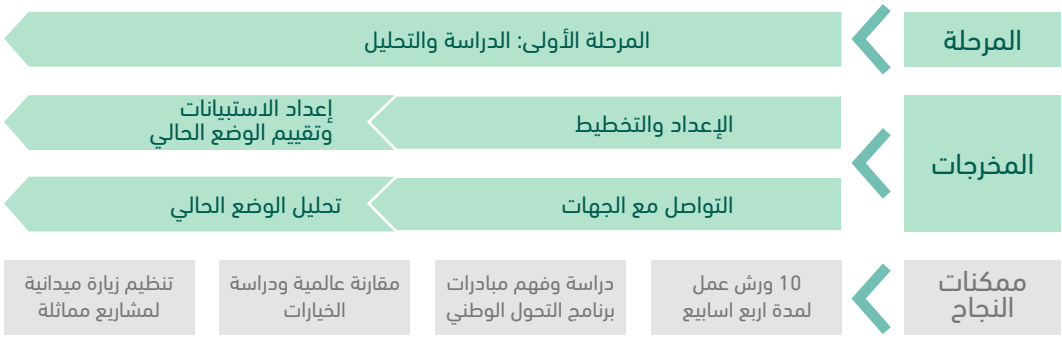

المرحلة الثانية

إعداد خطة الانتقال من النظام الحالي، تحدد المعالم الرئيسة لبرنامج التحول الكامل وصولاً إلى إصدار القوائم المالية الموحدة للدولة، وتكون واقعية وقابلة للتنفيذ.

دليل إجراءات حصر وتقييم أصول والتزامات الجهات الحكومية.

الهيكل التنظيمي الاسترشادي للإدارات المالية.

إنشاء مركز التحول لأساس الاستحقاق .

دليل الحسابات الموحد وإرشادات استخدامه وتعديله.

كراسات عمل شاملة بمبادرات التحول.

التعديلات المقترحة على الأنظمة والتعليمات.

دليل تجميع البيانات وتوحيد القوائم المالية.

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

السياسات والإرشادات المحاسبية .

حوكمة تحديث معايير المحاسبة للقطاع العام.

تحليل الفجوات وتقرير التأثيرات المتوقعة للتحول.

إدارة تغيير فاعلة.

بيان بالخصائص والمواصفات التقنية للنظام المحاسبي.

استراتيجية ومنهجية تنفيذ التحول وخطة التحول.

40	39	35	4	8	25
المعايير المحاسبية	السياسات المحاسبية	الزيارات المحلية	الزيارات الدولية	اللجان المساندة	وثائق حوكمة
70	1500	16	80	8	1
ورش عمل التوعية	المستفيدون من التدريب	كراسات ومبادرات التحول	الدراسات المكتبية	حقائب تدريبية	منصة المحاكاة الافتراضية

استراتيجية ومنهجية تنفيذ المشروع

المتطلبات الأساسية على مستوى الحكومة	01 الدعم التشريعي	02 خطة فاعلة لإدارة التغيير	03 التدريب والتطوير وبناء قدرات المحاسبين و غير المحاسبين	04 وحدة الدعم الفنّي وشركاء التحوّل المحاسبي في وزارة المالية	05 المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات ودليل الحسابات.
منهجية التحول الى أساس الاستحقاق	تطبيق التحول على الجهات المشمولة بالميزانية	تطبيق المعايير بشكل شامل	التحول التدريجي للجهات الحكومية	التحول التدريجي للجهات الحكومية	
المتطلبات الأساسية على مستوى الحكومة	06 نظام الموارد الحكومية الموحد وجودة البيانات	07 لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام.	08 دور مكاتب تحقيق الرؤية بالجهات.	09 إصدار القوائم المالية	10 الشراكة مع ديوان المراقبة العامة

أبرز التحديات بالاستناد إلى معايير الوقت لانجاز المبادرة والأثر على تطبيق التحول

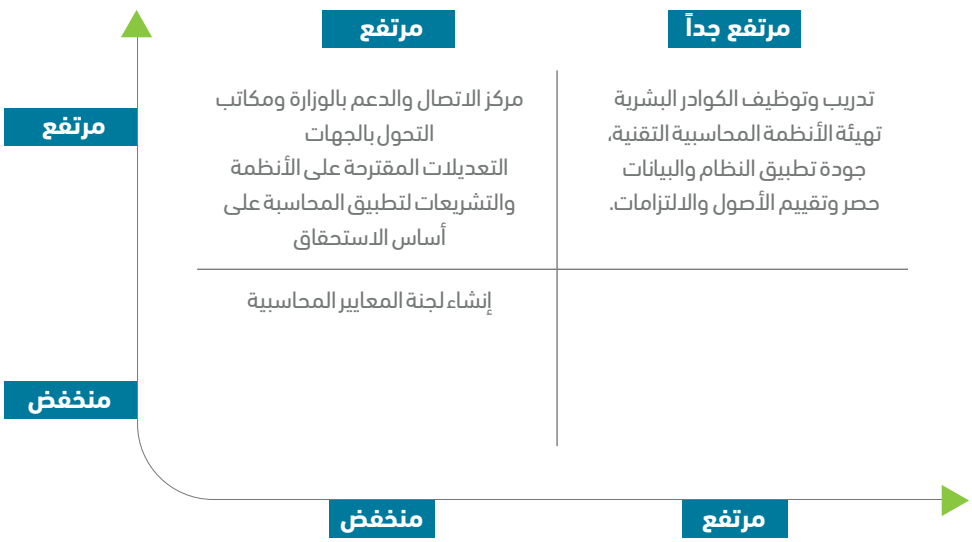

وفق دراسات المنظمات الدولية وتجارب الدول تحتاج هذه التحديات تركيز عالي وخطة متكاملة للتعامل معها.

تطوير خطة عمل وخارطة طريق للتحول

استراتيجية ومنهجية تنفيذ التحول (تحديد أبرز التحديات) ← خطة عمل تفصيلية وخارطة طريق للتحول ← التطبيق التجريبي مع 4 جهات. الإعداد والتجهيز مع الجهات

المدة الزمنية للتحول

دراسة المدة الزمنية لتحقيق التحول في ضوء دراسة الوضع الحالي وتحليل الفجوات والاطلاع على تجارب الدول السابقة بالتحول وتوصيات البنك الدولي.

الاعتمادية والترابط مع المبادرات ذات الصلة

دراسة الاعتمادية والترابط بين مشروع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي والمشاريع ذات الصلة بما في ذلك الأنظمة التقنية ومتطلبات التدريب والتأهيل الفعال.

المسارات والأدوار والمسئوليات

تحديد المسارات والأدوار والمسؤوليات والجهات ذات العلاقة والتحديات وربطها بمبادرات محددة المدة بدءً من المحاكاة التجريبية مع أربع جهات حكومية.

مواءمة خارطة الطريق

مواءمة خارطة الطريق الكلية والتفصيلية لتطبيق التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي مع مشروع النظام الموحد للموارد الحكومية وتسكين المبادرات ذات الصلة.

مواءمة خارطة الطريق للمشروع مع المبادرات ذات الصلة

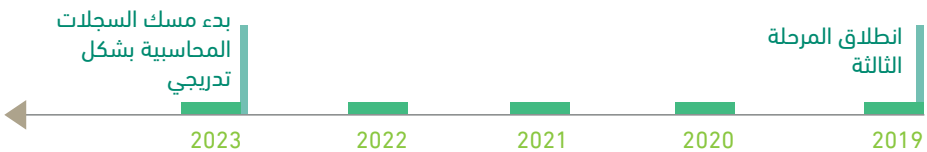

مراحل مشروع التحول لأساس الاستحقاق وبناء المركز المالي للدولة	التطبيق التجريبي (المحاكاة) مع أربع جهات . الإعداد والتجهيز مع الجهات الحكومية للتحول لتطبيق أساس الاستحقاق		التطبيق الفعلي ومسك السجلات المحاسبية بشكل يومي بالجهات وبشكل تدريجي
مراحل مشروع النظام الموحد للموارد الحكومية	الأعداد والتجهيز للأنظمة المالية موارد بشرية – مشتريات - المخازن	التطبيق التجريبي للنظام	التطبيق الفعلي للنظام الموحد للموارد الحكومية بشكل تدريجي
إدارة التغيير والتدريب والتطوير	إدارة التغيير والتدريب والتطوير		

المرحلة الثالثة

البدء بتطبيق خطة التحول المحاسبي على كل جهة ومواءمة أدلة الحسابات والأنظمة المحاسبية لتطبيق أساس الاستحقاق والسياسات والإجراءات المحاسبية والمالية؛ لتتناسب مع طبيعة عمل كل جهة، ومشاركة الدروس المستفادة بين الجهات الحكومية.

وبدأت المرحلة بمبادرة التطبيق التجريبي مع عدد من الجهات الحكومية لتنفيذ التحول لأساس الاستحقاق بها:

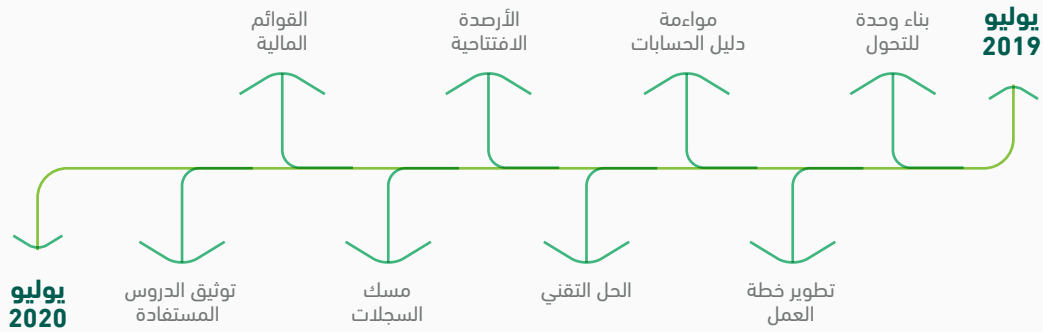
يوليو 2019
بناء وحدة للتحول
مواءمة دليل الحسابات
الأرصدة الافتتاحية
القوائم المالية
تطوير خطة العمل
الحل التقني
مسك السجلات
توثيق الدروس المستفادة
يوليو 2020

استدامة واستمرارية الأعمال
إصدار قوائم مالية ربعية 2020م
تعميم التجربة كنموذج يُحتذى به
التمكين من الحلول التقنية
تمكين التحول الفعلي

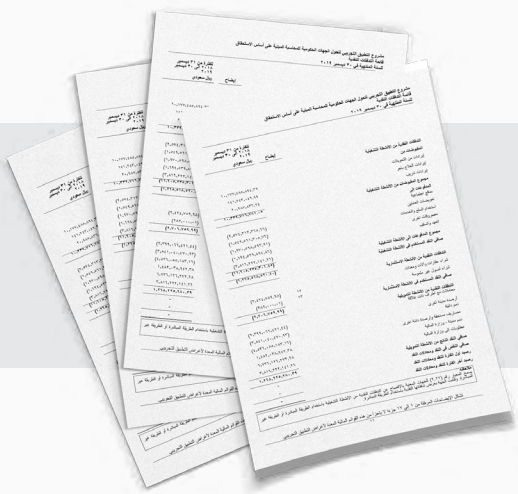

تحديث خارطة الطريق التفصيلية وتقدير التكاليف

وبموجب دراسة الشمولية وتقدير التكاليف، تم تحديد العناصر الرئيسية المكونة لخارطة طريق تحول الجهات الحكومية للمحاسبة على أساس الاستحقاق:

العناصر الرئيسية المكونة لخارطة طريق التحول:

مبادرات التحول والجدول الزمني للتنفيذ:
والتي تفصل مبادرات التحوّل المحدثة والمقترحة وتشمل تفاصيل كل من المبادرات من حيث الأهداف، والمسؤوليّات، ومؤشرات الأداء، والمدّة المتوقّعة للإنجاز، والمخرجات إضافة الى الخطّة الزمنيّة المفضّلة لتنفيذ مبادرات التحوّل.

منهجية تحديد المجموعات للتحول تدريجيا حتى 2023:
التي توضح تفصيل منهجية تحديد الجهات ضمن مجموعات بناء على محاور المحاسبة والأصول الثابتة والأنظمة التقنية وتوضيح منهجية لتوزيع المجموعات ضمن الفترة الزمنية بين الفترة 2020 و2023.

المخاطر الرئيسية المرتبطة بتطبيق خارطة طريق التحول:
والتي توضح سجل المخاطر المحتملة التي تم تعريفها وذات العلاقة بتحول الجهات إضافة الى وصف مفصل لتلك المخاطر والخطوات الرئيسية المقترحة للتقليل من احتمالية حدوث تلك المخاطر والحد من تأثيرها.

الخطوات الرئيسية المقترحة لنجاح تنفيذ خارطة الطريق التحول:
والتي توضح مجموعة الأنشطة الرئيسية المتسلسلة الواجب أتباعها لضمان التطبيق الصحيح لخارطة التحول والمدة الزمنية المقترحة لكل نشاط.

خارطة الطريق للتحول استخدمت كمدخل رئيسي لتقدير التكاليف

تحديد التكاليف التقديرية للتحول

تهدف إلى تحديد القيم التقديرية لمبادرات التحول المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق

تم تطوير خارطة الطريق وخطة العمل التفصيلية لتحول كافة الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق ضمن مرحلة المشروع الثانية مبادرة دراسة الشمولية وتقدير التكاليف موضحة للمبادرات الرئيسية للتحول وتفاصيلها وربطها بكراسات الشروط والمواصفات ليتم تبنيها وتنفيذها من قبل الجهات في رحلتها للتحول، وتقدير التكاليف المتعلقة بالتحول المحاسبي لأساس الاستحقاق والتي تشمل التكاليف التقديرية للمبادرات المخطط إنجازها لضمان اكتمال محاور عملية تحول كافة الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، بحيث حددت منهجية احتساب التكلفة لكل محور من الأعمال المحاسبية والأصول الثابتة والأنظمة التقنية والوصول الى التكلفة الإجمالية للتحول المحاسبي لجميع المبادرات على مستوى وزارة المالية ومستوى الجهات الحكومية.

واشتمل التحول على المحاور الأساسية التالية:

المحاور الأساسية المرتبطة بتحول الحكومة إلى أساس الاستحقاق المحاسبي وبناء المركز المالي

حوكمة وسياسات وتشريعات

يتعلق هذا المحور بأعمال الحوكمة والإدارة العامة وإنشاء مركز للإتصال والدعم لتحول الجهات وتنفذ هذه المشاريع والمبادرات بشكل أساسي على مستوى وزارة المالية وتخدم مشاريع ومبادرات التحول على مستوى الجهات الحكومية، مثل إدارة المشاريع وضمان الجودة.

الموارد البشرية

يتعلق هذا المحور بتنمية الكوادر البشرية لمواكبة تحديات التحول لتطبيق أساس الإستحقاق المحاسبي وتتمثل بشكل أساسي في التدريب والتطوير النظري والعملي على المعايير المحاسبية والأنظمة التقنية وإدارة التغيير ودعم الجهات لإعادة هيكلة الشؤون المالية.

الإجراءات - الأعمال المحاسبية والمالية والأعمال المتعلقة بحصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

يتعلق هذا المحور بتنفيذ التحول لأساس الإستحقاق على مستوى الجهات كما يتناول أنشطة حصر وجرد وتقييم الأراضي والمباني التي من المقترح تنفيذها على مستوى الحكومة والأصول الثابتة التي ستتم على مستوى الجهات الحكومية.

تقنية المعلومات

يتعلق هذا المحور بتنفيذ الخصائص التقنية والفنية لمواءمة أنظمة الجهات الحكومية مع متطلبات أساس الإستحقاق والربط مع نظام الموارد المالي الموحد للحكومة لكل من الجهات المركزية والجهات اللامركزية.

مبادرات التحول

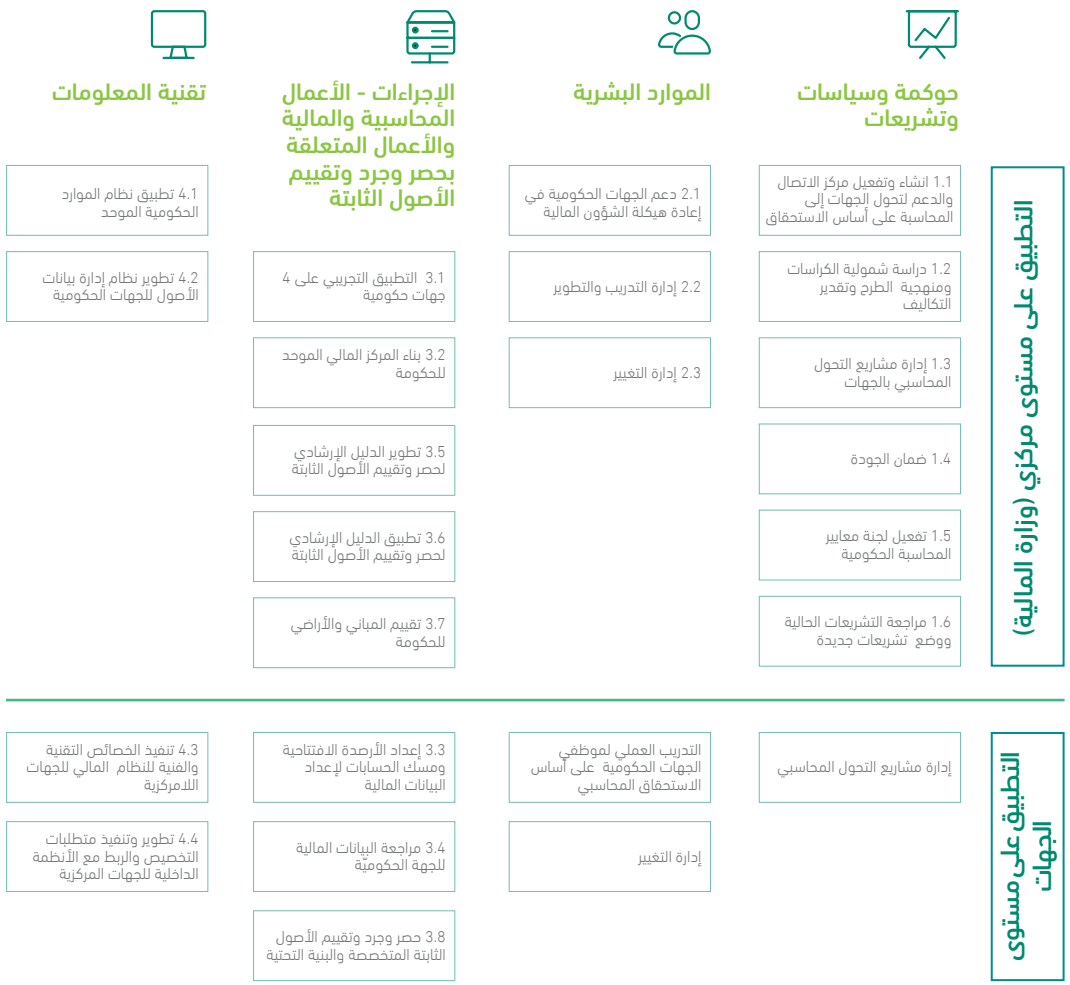

المرحلة الرابعة:

التأكد من أن الأنظمة المحاسبية داخل كل جهة حكومية والموظفين مستعدون للعمل بشكل يومي وشامل وفقاً لأساس الاستحقاق، والإطلاق الفعلي للنظام المحاسبي وفق أساس الاستحقاق.

مركز الاستحقاق المحاسبي

يأتي إنشاء مركز الاستحقاق المحاسبي وفقاً لأفضل الممارسات والتجارب العالمية والاستفادة منه في استدامة التطوير للمنظومة المحاسبية والمالية وتحقيق الهدف المنشود كما ورد في الفقرة 5 من الأمر السامي بأن «تقوم وزارة المالية بتوفير مركز اتصال لدعم الجهات الحكومية على التحول، وتقديم الاستشارات، كما يتم توفير استشاريين في الوزارة للتواصل مع الجهات الحكومية لمساعدتهم على التحول وتقديم الاستشارات لها متى ما تطلب الأمر ذلك».

سعادة الأستاذ
عبدالله المهذل
رئيس مركز الاستحقاق المحاسبي

مركز الاستحقاق المحاسبي يضم نخبة من الموظفين المختصين بالعمل المحاسبي موزعين على أقسام داخلية بهدف ضمان وتكامل الأنشطة الداعمة لتحول الجهات الحكومية لأساس الاستحقاق المحاسبي

استراتيجية المركز:

الرؤية:

مركز تواصل ودعم رائد وممكن لتحـــول الجهـــات الحكومية لأساس الاستحقاق المحاسبي وبناء المركز المالي للدولة بحلول 2023

الرسالة:

تقديم خدمات بجودة عالية لتمكين الجهات الحكومية للتحول لأساس الاستحقاق المحاسبي، وخلق بيئة فاعلة توفر الكفاءات المتميزة وتعمل على نقل المعرفة واستغلال الأدوات التقنية المتطورة.

القيم:

- الشفافية
- الإلتزام
- الشراكة
- الإنجاز

منظومة السلوكيات:

- العمل باحترافية
- نقل المعرفة
- الابتكار والابداع
- الالتزام بالخطط
- مشاركة المعلومات
- مراجعة الأعمال بإستمرار

الاتجاه الإستراتيجي لمركز الإستحقاق المحاسبي - الأهداف الإستراتيجية

01

ضمان تحقيق أهداف المبادرة:

تحقيق تدريجي لكافة اهداف مشاريع تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق من خلال تفعيل الخطة الاستراتيجية ومنهجية دعم التنفيذ والحوكمة لتحقيق أهداف مبادرة التحول الى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق والتقليل من المخاطر من خلال وضع الخطط المناسبة للتعامل معها

02

بناء القدرات ونقل المعرفة:

تطوير وبناء قدرات الكوادر البشرية والمحافظة عليها بهدف ضمان نقل المعرفة المكتسبة أثناء التحول المحاسبي إلى أساس الاستحقاق

03

تنفيذ الأعمال بحسب منهجيات عالمية:

الاستناد على تطبيق المنهجيات العالمية بكفاءة وفاعلية وتعزيز ممارسات حوكمة الأعمال.

04

توفير البيانات والتقارير الدقيقة لتنفيذ المشاريع في الجهات الحكومية:

العمل على متابعة أعمال الجهات الحكومية عن كثب وتوفير التقارير والبيانات المحدثة والمنقحة بشكل دوري.

05

تعظيم تجربة أصحاب المصلحة:

إشراك أصحاب المصلحة وزيادة المشاركة وتبني الممارسات من خلال ضمان التواصل الفعال فيما بينهم ورفع درجة الوعي والتمكين من اتخاذ القرارات المناسبة.

06

تطوير أداء إدارة المالية العامة وتحسين جودة البيانات:

تطوير الرقابة المالية وقياس الأداء بالتنسيق مع الإدارات المختلفة في الوزارة والجهات الحكومية، وتحسين جودة البيانات وتدقيق القوائم المالية وإيجاد نظام مراجعة لزيادة كفاءتها والحصول على قوائم ترقى لطموحات مستخدميها.

07

توفير الوسائل والأدوات والخبرات:

توفير الخبرات الاحترافية التقنية والفنية اللازمة في جميع متطلبات التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وكذلك في متابعة ودعم تنفيذ المشاريع الخاصة بها في الجهات الحكومية.

الاطار العام للنموذج التشغيلي

يمثل الإطار العام للحوكمة والنموذج التشغيلي لمركز الاستحقاق المحاسبي الركيزة الاساسية لتحديد وتطوير الوظائف الرئيسية لمركز الاستحقاق المحاسبي، ومن أهم العناصر والعوامل التي تم أخذها بعين الاعتبار ما يلي:

- تحديد الهيكل التنظيمي والأدوار والمسؤوليات
- الإدارة العامة لشركاء التحول
- إدارة التغيير والتدريب والتطوير
- الدعم والتواصل
- المتابعة والتقرير
- الوظائف والعمليات الرئيسية والداعمة

ويمثل نموذج المراقبة والتحكم الإطار العام للنموذج التشغيلي من خلال:

1. إدارة المبادرات الرئيسية بشكل مباشر على المستوى الوطني
2. وضع الخطة الاستراتيجية ومنهجية التحول للجهات
3. توفير الحوكمة والمنهجيات والممكنات والأدوات القنية اللازمة
4. تقديم الدعم والاستشارات والتوجيه للجهات المعنية لتنفيذ المبادرات
5. متابعة تنفيذ المبادرات على مستوى الجهات الحكومية وإعداد التقارير
6. ضبط الجودة وضمان الالتزام والامتثال لمتطلبات التحول
7. مراقبة الأداء والجداول الزمنية ونسب الإنجاز
8. التصعيد واقتراح الحلول الخاصة بالتحديات التي تواجه تنفيذ المبادرات بالجهات
9. متابعة مؤشرات أداء المبادرات (مثل: أداء إنجاز المبادرة – نسبة تسليم المخرجات)
10. إدارة ومتابعة تنفيذ المبادرات المرتبطة بالتدريب والتطوير وإدارة التغيير.

حوكمة مركز الاستحقاق المحاسبي

النموذج التشغيلي

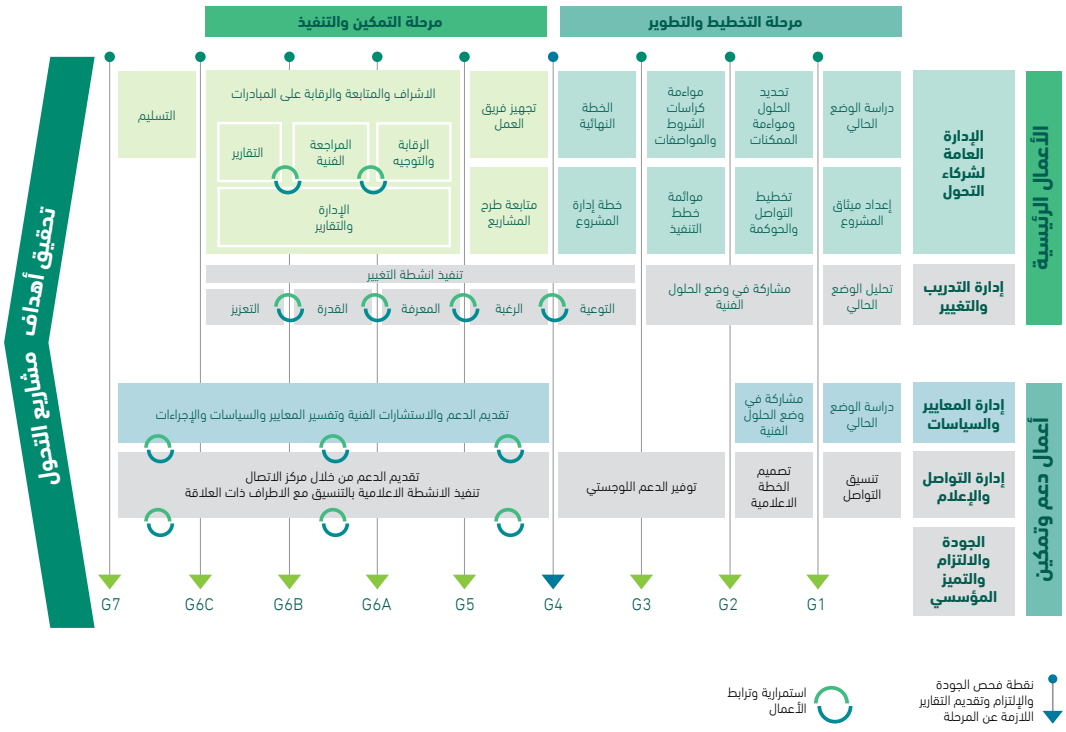

وزارة المالية
Ministry of Finance
ورشة عمل
التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الحساب الموحد

إدارة المعايير والسياسات

أحد إدارات مركز الاستحقاق المحاسبي الداعمة للجهات الحكومية وتمكينهم من التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، لتنتقل الدورة المالية والمحاسبية الى ركيزة أساسية مبنية على السلامة المالية والشفافية والمسؤولية.

تهدف إدارة المعايير والسياسات إلى تمكين الجهات الحكومية من التحول إلى تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام بكفاءة وفاعلية، وبشكل متسق. وتعتمد الإدارة في سبيل أداء أعمالها على مجموعة من المرتكزات المتمثلة في ممكنات التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي، واتباع المنهج العلمي، والمعرفة، والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية، والتحليل المبنى على الخبرة للقضايا المحاسبية، والتواصل الداخلي والخارجي لتحقيق فهم أفضل للتحديات، ومشاركة الجهات في طريقها نحو التحول خطوة بخطوة، والنظر إلى تحديات التطبيق على انها فرص للتحسين والتطوير المستمر.

وتقوم الإدارة كجزء من مهامها بدراسة وتحليل التغييرات والتحديثات التي تطرأ على المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية وتقديم التوصيات إلى لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام، كذلك تحليل الاثر المترتب عما يصدر من لجنة معايير المحاسبة بالقطاع العام بشأن المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية للجهات الحكومية وتقديم توصيات حول التشريعات المطلوب تعديلها إذا تطلب الأمر ومتابعة تنفيذها من قبل الجهات المعنية. بالإضافة الى المهمات التالية:

1. دراسة التشريعات والانظمة واللوائح والادلة المتعلقة بالشأن المحاسبي والمالي.
2. دراسة ما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات للجهات الحكومية.
3. تقديم الآراء والتفسيرات ودراسة الحالات العملية المترتبة على تطبيق المعايير والسياسات والإجراءات المحاسبية أثناء عملية التحول بالجهات الحكومية
4. المشاركة في دراسة جاهزية الجهات الحكومية لجانب المسائل المحاسبية والفنية.
5. المشاركة في وضع الحلول والممكنات الفنية المحاسبية للجهات الحكومية.
6. تقديم الاستشارات حول المسائل الفنية المحاسبية المعقدة للجهات الحكومية.
7. دراسة الحالات المرفوعة من الجهات الرقابية حول الاختلافات في تطبيق المعايير والسياسات والاجراءات المحاسبية والمالية إن وجدت.
8. إعداد منهجيات إعداد الارصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية وتقديم الآراء والتوصيات المتعلقة بها.
9. تطوير وتحديث الادلة والممكنات والاجراءات اللازمة لتمكين تنفيذ تحول الجهات الحكومية لأساس الاستحقاق
10. تصميم وتطوير نماذج وأدوات من شأنها تيسير وتنظيم وتوحيد منهجية التحوّل لدى الجهات الحكومية.

قامت إدارة المعايير والسياسات بتطوير وتصميم العديد من الأدلة والممكنات المساندة لعملية تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وأبرزها:

1. دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية:

في ضوء الاعتبارات ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة في جميع الجهات الحكومية تم إعداد مشروع دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية، وذلك بعد دراسة مستفيضة أخذت في الاعتبار دراسة كافة معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق وتحديد احتياجات المملكة، وتم تبني مفاهيم ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام المبنية على

أساس الاستحقاق الصادرة حتى نهاية عام 2017، حيث بلغ عدد المواضيع التي شملها الدليل أربعين موضوعا تضمنت إطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام، وستة وثلاثين معياراً، وثلاثة إرشادات موصى بها، وتضمنت الدراسة المرفقة بكل معيار حصرا للتعديلات المدخلة على المعيار الدولي وبيان أسباب التعديلات لتمكين الجهات الحكومية من التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي وفقاً للمعايير المعتمدة في المملكة العربية السعودية.

2. دليل السياسات والإرشادات المحاسبية:

تضمن الدليل نصوص السياسات المحاسبية وأمثلة توضيحية وإرشادات التسجيل في السجلات المحاسبية لتطبيق السياسات المحاسبية. وروعي عند إعداد السياسات المحاسبية أن تُستمد من معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية، كما روعي عند إعداد الأمثلة التوضيحية الاستفادة قدر المستطاع من الأمثلة التوضيحية المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام، والمواد التدريبية للمعايير الدولية للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية، والأمثلة التوضيحية الواردة في الدراسات المرفقة بمعايير المحاسبة التي سبق أن أعدتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

3. الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول بالجهات الحكومية.

بيان إجراءات حصر وقياس أصول الجهات الحكومي وإثبات الأصول والالتزامات لديها وذلك بغرض إعداد الأرصدة الافتتاحية لأول فترة محاسبية يعد عنها قوائم مالية تلتزم بشكل كامل بمعايير المحاسبة للقطاع العام على أساس الاستحقاق المعتمدة في الدولة متضمناً نماذج يمكن الاستناد عليها لحصر الأصول لكافة أنواع وتصنيفات الأصول.

4. دليل الحسابات النموذجي الموحد لجهات القطاع العام:

يعد دليل الحسابات المرجع الرئيس لجميع الإدارات والأقسام المالية في الجهات الحكومية فيما يتعلق بماهية دليل الحسابات في كل جهة وما تتضمنه من عرض لمكونات دليل الحسابات مع شرح لطبيعة كل بند محاسبي والسياسات والإجراءات المتبعة عند الحاجة لاستحداث بند محاسبي أو تحديث دليل الحسابات بشكل عام.

5. دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد:

دليل استرشادي وشامل للإجراءات والتعليمات المالية التي تمكن الجهات الحكومية من تنفيذ أعمالها المتعلقة بالإدارة العامة للشؤون المالية والحسابات وتسجيل المعاملات والأحداث والظروف الخاصة بالجهة وفقا لمعايير وسياسات المحاسبة بالقطاع العام والأنظمة والتعليمات ذات الصلة المعمول بها في المملكة من خلال بيان الأسس والقواعد التي تنظم عمل الشؤون المالية والمحاسبيّة في الجهات بما يحقق أعلى درجات الفاعلية وتعزيز مستويات الأداء، وبيان

آلية قيد العمليات المالية والمحاسبية في دفاتر اليومية العامة والمساعدة، وتبويبها وترحيلها إلى حساباتها الإجمالية والتفصيلية بدفتر الأستاذ العام، ومتابعة حركات الحسابات وأرصدتها حيث تم تطوير دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحد ليعتبر دليل استرشادي لمرحلة الإعداد والتجهيز للتحول من الأساس النقدي لتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

6. الدليل الاسترشادي للهيكل التنظيمي والأوصاف الوظيفية:

يعد الدليل مرجع استرشادي للتطبيق في الجهات الحكومية بما يتضمنه من تحديد عالي المستوى للمهام والمسؤوليات الوظيفية والفصل بين المسؤوليات، وبهدف ضمان اتساق الهيكل التنظيمي للشؤون المالية والحسابات بين الجهات الحكومية المختلفة ومع الأهداف التنظيمية للجهة في نفس الوقت.

7. دليل إجراءات تجميع البيانات وتوحيد القوائم المالية:

تم إعداد الدليل من قبل إدارة السياسات والمعايير لتعريف المبادئ والإجراءات الواجب اتباعها لإعداد القوائم المالية على مستوى الجهات الحكومية وإعداد القوائم المالية الموحدة على مستوى الجهات الاقتصادية (الجهات المسيطرة والجهات المسيطر عليها) وعلى مستوى الدولة والمسؤوليات ذات الصلة، بالإضافة إلى ذلك يسعى هذا الدليل إلى تعريف وتحديد السياسات المتعلقة بتجميع البيانات اللازمة لإعداد القوائم المالية وتوحيدها، والتأكيد أيضاً على الالتزام بالمبادئ المحاسبية الواردة في دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام ودليل السياسات والإجراءات المحاسبية للقطاع العام.

تتعدد وتتنوع الوظائف والمهام التي تقوم بها إدارة المعايير والسياسات في سبيل تحقيق مساهماتها الفاعلة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمركز الاستحقاق المحاسبي، حيث تقوم الإدارة بتلقي الاستفسارات الواردة من الجهات الحكومية وشركاء التحول وتحليلها والرد عليها ونمذجتها وتوثيقها، كما تقوم الإدارة بتحويل الاستفسارات الفنية المعقدة التي قد ترد إليها إلى فرص لإعداد وأداء ورش عمل تفاعلية بالمشاركة مع الجهة المستفسرة، لتأطير تلك الاستفسارات بالمعايير والسياسات المحاسبية ذوات الصلة، ونقل المعرفة. وقدت وردت للإدارة العديد من الاستفسارات بهذا الشأن من جهات مختلفة مثل وزارة الداخلية، الهيئة الملكية للجبيل وينبع، الهيئة العامة للصناعات العسكرية، وزارة العدل، وزارة الزراعة، هيئة مكافحة الفساد (نزاهة)، المباحث الإدارية، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الهيئة السعودية للفضاء.

وتتابع الإدارة عن دأب التحديثات والتعديلات التي يتم نشرها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB ودراستها، وابداء التعليقات الملائمة عليها – إن تطلب الأمر – وإرسالها إلى المجلس. بالإضافة إلى قيام الإدارة بترجمة الإصدارات الجديدة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS بعد إصدارها بصيغتها النهائية من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB، ووضع تلك الترجمة في شكل مشروع لإصدار معيار محاسبة للقطاع العام جديد في المملكة العربية السعودية، تمهيداً لعرض ذلك المشروع على لجنة معايير المحاسبة للقطاع العام ومن ثم اعتماده من معالي وزير المالية، في إطار ما هو مرسوم لذلك من إجراءات في لائحة لجنة معايير المحاسبة في القطاع العام.

وتقوم الإدارة بإعداد دراسات وأوراق عمل إما لبحث بعض القضايا المحاسبية التي قد تمثل تحديات تطبيق للمعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام، أو لتسليط الضوء على بعض الجوانب التطبيقية للتحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي. وفي سبيل إعداد تلك الدراسات وأوراق العمل فإنه يتم اتباع المنهج العلمي من استقراء واستنباط، والاستفادة من تجارب الدول وأفضل الممارسات الدولية، وصولاً إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تمثل قيمة مضافة للجهات عند التحول من خلال الوصول وايجاد حلول للمشكلة البحثية، ومن أمثلة تلك الدراسات وأوراق العمل ما تم مع الهيئة العامة لعقارات الدولة، وكالة وزارة المالية للشؤون المالية والحسابات، المؤسسة العامة للتقاعد، الصناديق التنموية.

كما أن **لإدارة المعايير والسياسات المحاسبية** دور هام في تحسين جودة القوائم المالية للجهات التي انتهت من إعداد القوائم المالية الأولية أو الانتقالية أو السنوية، من خلال إعداد تقارير بغرض فحص جودة المعلومات المالية الواردة في تلك القوائم، وابداء الملاحظات والمرئيات عليها من حيث مدى التزام الجهات عند إعدادها لأول قوائم مالية علي أساس الاستحقاق المحاسبي بدليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام ودليل السياسات والإرشادات المحاسبية في المملكة العربية السعودية، بما يشملهما من متطلبات للإثبات والقياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التأكد من اكتمال الدورات المستندية والمحاسبية لدي تلك الجهات، وتم العمل ضمن هذه النقطة مع صندوق تنمية الموارد البشرية, الهيئة العامة للصناعات العسكرية , الهيئة العامة لعقارات الدولة.
وتلعب إدارة المعايير والسياسات دوراً هاماً في مراجعة النظم واللوائح والتعليمات والإجراءات ذوات الصلة بالشأن المالي والمحاسبي، والصادرة عن الجهات والمؤسسات والهيئات التي تقع تحت مظلة القطاع العام بطريقة أو أخرى، وذلك بغرض التأكد من مدى اتساق تلك الإصدارات القائمة والحديثة منها مع معايير المحاسبة والسياسات المحاسبية للقطاع العام متي انطبق، ومن ثم ابداء مقترحات التحسين والتطوير.

تسعى إدارة المعايير والسياسات بشكل دؤوب لمواكبة التطورات والإصدارات الحديثة لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي IPSASB، فقد أصدر المجلس معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 «الأدوات المالية» أول مرة في أغسطس 2018 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 29 «الأدوات المالية : الإثبات والقياس» ، ثم قام المجلس بتحديث ذلك المعيار في يناير 2020، لذا قامت إدارة المعايير و السياسات المحاسبية بترجمة معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 41 «الأدوات المالية» وفقاً لآخر تحديث تم في عام 2020 ، و قد تم ترجمة 190 فقرة تُمثل فقرات الجزء الرئيس من المعيار 41، بالإضافة إلى ترجمة 393 فقرة أخري مُقسمة علي ثلاثة ملاحق كجزء لا يتجزأ من المعيار تشمل إرشادات التطبيق ، والتحوطات لصافي الاستثمار في عملية اجنبية ، وإطفاء الالتزامات المالية بأدوات حقوق الملكية . كما قامت إدارة السياسات والمعايير بترجمة معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 42 «المنافع الاجتماعية» والذي يمثل آخر إصدارات المعايير الجديدة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSASB ، وقد تم ترجمة 36 فقرة تمثل فقرات الجزء الرئيس من المعيار 42 بالإضافة إلى 84 فقرة أخري مقسمة على ثلاثة ملاحق متمثلين في إرشادات التطبيق، وإرشادات التنفيذ، وأمثلة توضيحية.

قامت الإدارة بإعداد ملخص تنفيذي لكل معيار على حدة، وكذلك تحديد أهم الجهات الحكومية المتأثرة بكل معيار، وعرض أهم الخيارات المحاسبية التي أتاحها كل معيار عند التطبيق والتوصيات بشأنها. وبلورت الإدارة كل ما سبق في شكل إعداد مشروعين متكاملين لإصدار كل من معيار المحاسبة للقطاع العام 41 «الأدوات المالية» ومعيار المحاسبة للقطاع العام 42 «المنافع الاجتماعية»، تمهيداً لعرضهما على لجنة معايير المحاسبة للقطاع العام وفقاً لما هو مرسوم لذلك من إجراءات في لائحة تلك اللجنة. لتستهل اللجنة أعمالها في مطلع عام 2021 بالنظر في كلا المشروعين تمهيداً لاعتمادهما من صاحب المعالي وزير المالية، وبنشر كلا المعيارين تكون عدد معايير

المحاسبة للقطاع العام في الصادرة والمعتمدة المملكة العربية السعودية مساوية ومواكبة تماماً لعدد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام -IP SAS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IPSASB.

تتشارك إدارة المعايير والسياسات المحاسبية مع الإدارات الأخرى داخل مركز الاستحقاق المحاسبي في إطار تكاملي، من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية لمركز الاستحقاق المحاسبة. حيث تساند إدارة المعايير والسياسات المحاسبية إدارة التدريب و التطوير و التغيير في إعداد وتنفيذ بعض المواد التدريبية وأداء ورش العمل المُخطط لها في البرامج التدريبية للجهات الحكومية.

كما أن إدارة المعايير والسياسات شريك دائم مع الإدارة العامة لشركاء التحول من خلال تقديم المشورة الفنية المحاسبية، والتواصل المستمر معهم ومناقشة ما يرد إليهم من استفسارات من الجهات الحكومية قيد التحول. بالإضافة إلى أن مساندة إدارة المعايير والسياسات المحاسبية لإدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي من خلال المشاركة في مراجعة وتحديث الأدلة وممكنات التحول ومخرجات الإدارة الأخرى لضمان اتساقها مع المعايير والسياسات المحاسبية في القطاع العام.

كما أن **لإدارة المعايير والسياسات دور تفاعلي** مع إدارة التواصل والإعلام من خلال المشاركة الفاعلة فيما تنظمه من فعاليات ولقاءات حول التحول إلى أساس الاستحقاق، وإثراء تلك الفعاليات بدراسات وأوراق عمل، وعروض تقديمية، مُعدة خصيصاً لهذا الغرض.

وزارة المالية
Ministry of Finance
المحتوى

الإدارة العامة لشركاء التحول

تدعم الإدارة جهات القطاع العام خلال مرحلة تحول جهات القطاع العام للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق وتبني المعايير المحاسبية والسياسات والإجراءات المالية بالقطاع العام والتأكد من سلامة التطبيق والخطط التفصيلية للتحول واكتمال الإجراءات الخاصة بها وجمع المعلومات والبيانات عن تحول الجهات الحكومية.

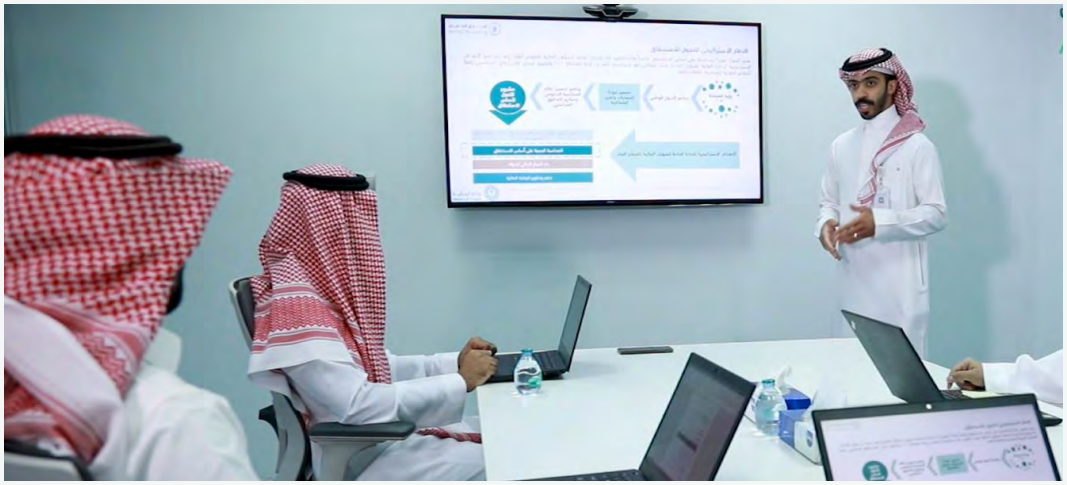

تقوم الإدارة العامة لشركاء التحول بالعديد من المهام في سبيل تحقيق الهدف المناط بها، وذلك من خلال:

1. توفير الدعم والاستشارات بكل ما يتعلق باستراتيجية ومنهجية وممكنات ومتطلبات تطبيق التحول لأساس الاستحقاق لكافة الجهات الحكومية المشمولة بنطاق التحول.
2. التأكد من مواءمة خطة عمل مبادرات التحول بالجهة الحكومية مع الخطة الاستراتيجية والتفصيلية للتحول.
3. جمع المعلومات من الجهات الحكومية حول احتياجات التحول والمدة الزمنية والتكاليف المتوقعة لمبادراتهم والتأكد من قيام الجهات بإدراج تلك التكاليف في الموازنة السنوية لها.
4. دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية وجهوزيتها لمرحلة الإعداد والتهيئة لتطبيق استراتيجية وخطة التحول التفصيلية للجهة الحكومية
5. اقتراح وتصميم الحلول المناسبة للجهة ومواءمة متطلبات وممكنات التحول مع احتياجات الجهات الحكومية ضمن مرحلة الإعداد والتجهيز.
6. تزويد الجهات الحكومية بكراسات الشروط والمواصفات لمبادرات التحول ومواءمة نطاق العمل المطلوب مع احتياجات الجهة قبل الطرح.
7. التنسيق مع إدارة المعايير والسياسات وإدارة التغيير والتدريب واللجنة المركزية لحصر وقياس وإثبات الأصول والالتزامات بما يتعلق بتطبيق منهجية التحول إلى أساس الاستحقاق وخطة التطبيق المعتمدة في الجهات الحكومية
8. التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع والتأكد من تشكيل فرق العمل الفنية والإدارية بالجهات وتفعيل دورها، وتحديد شركاء التحول لتقديم الدعم والاستشارات لها بما يحقق الأهداف الاستراتيجية للتحول لأساس الاستحقاق.
9. تقديم الدعم والاستشارات حول الاحتياجات للتطبيق الفعلي للتحول إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق والمبادرات ذات الصلة.
10. توفير المعايير والسياسات والاجراءات المحاسبية بالقطاع العام والأدلة والإجراءات التفصيلية لتنفيذ أعمال ومتطلبات التحول ذات الصلة الصادرة من وزارة المالية.

11. مناقشة المتطلبات والمسائل والتحديات التي تواجه الجهة الحكومية وتصميم الحلول المناسبة لها ضمن منهجية عمل موحدة وتقديم الاستشارات والأدوات التقنية اللازمة لتسهيل العمل مع الجهة الحكومية ورفع التقارير عنها.
12. استلام وإرسال الحالات العملية والمسائل المحاسبية المعقدة واستفسارات الجهات إلى إدارة المعايير والسياسات ونشر الأجوبة للجهات.
13. التنسيق مع (إدارة المعايير والسياسات) ووكالة الوزارة للتقنية والتطوير لتوفير الدعم الفني والتقني بما يخص تنفيذ الخصائص الفنية والتقنية للنظام المالي والمحاسبي بالجهات المركزية واللامركزية
14. توفير النماذج والأدوات التي من شأنها تيسير وتنظيم وتوحيد منهجية التحوّل لدى الجهات الحكومية.
15. مراجعة مخرجات الجهات وتقاريرها الدورية والتأكد من صحة وسلامة التطبيق والارتباط والاعتمادية ما بين متطلبات التنفيذ الأخرى بالتنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع.
16. توثيق كافة الدروس المستفادة وتعميمها على الجهات الحكومية للاستفادة منها في التطبيق الفعلي ومشاركة المعلومات التي من شانها تعزيز التجربة ونقل المعرفة بين الجهات.
17. التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع لإعداد التقارير الدورية عن سير العمل مع الجهات الحكومية وأي انحرافات لدى الجهة عن الخطة والتقرير عن الجهات المتعاونة وغير المتعاونة ومتابعة ما يستجد بشأنها.
18. التأكد من وضع خطة استدامة لتنفيذ التحول بالجهة عند انتهاء تنفيذ مبادراتها واستلام المخرجات النهائية والانتقال للتشغيل الفعلي بالتنسيق مع وكالة الوزارة للشؤون المالية والحسابات
19. التنسيق مع فريق تنفيذ المشاريع لوضع خطط العمل السنوية والجداول الزمنية المناسبة لنشاطات القسم والعمل على تنفيذها بعد إقرارها.
20. بناءً منهجية تنفيذ محكمة وضحت الأدوار والمسؤوليات لفرق عمل المركز وبيّنت عمليات تنفيذ ومتابعة الأنشطة الداخليه وآليات التواصل والمتابعة مع الجهات الحكومية بما يضمن إطلاق مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بثقة ونجاح وتنفيذ الأنشطة الخاصة بالتحول بمهنية وجودة عالية ويحقق عناصر النجاح المطلوبة، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار خلال مراحل تطوير المنهجية تسهيل مهام فرق العمل على مستوى ادارة المركز والجهات المنفذة للتحول على حد سواء والتركيز على انسيابية الأنشطة المنفذة وما يرتبط بها من معالم ومخرجات.
21. تم اعداد وتطوير منهجية التنفيذ وفقا لثلاث مراحل رئيسة متتالية تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة التخطيط تليها مرحلة إطلاق المبادرة والمراحل الخاصة بها وأخيراً مرحلة متابعة تنفيذ مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق.

قامت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي بمركز الاستحقاق المحاسبي بتطوير منهجية إدارة تنفيذ مشاريع تحول الجهات الحكومية للمحاسبة على أساس الاستحقاق من خلال بناء منهجية تنفيذ محكمة وضحت الأدوار والمسؤوليات لفرق عمل المركز وبيّنت عمليات تنفيذ ومتابعة الأنشطة وآليات التواصل والمتابعة مع الجهات الحكومية بما يضمن اطلاق مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بثقة ونجاح وتنفيذ الأنشطة الخاصة بالتحول بمهنية وجودة عالية وتحقيق عناصر النجاح المطلوبة وضمان انسيابية الأنشطة المنفذة وما يرتبط بها من معالم ومخرجات.

منهجية التنفيذ

مرت المبادرة خلال الأشهر السابقة بعدة مراحل مكنتها من الانطلاق وبدء أنشطة التحول مع الجهات بثقة ونجاح:

مرحلة التخطيط

بناء الخطط

1. تحليل الأعمال وبناء الخطط التنفيذية
2. الانتهاء من تصميم لوحة القيادية لحالة المبادرة
3. تطوير الحوكمة والنموذج التشغيلي لمركز استحقاق

بناء فريق العمل

1.تشكيل فرق شركاء التحول
2.ورش العمل لتدريب شركاء التحول على آليات تنفيذ التحول
3. تمكين شركاء التحول للبدء في التواصل مع الجهات.

مرحلة الاطلاق

التواصل مع الجهات

1. جمع معلومات التواصل
2. تحديد مسؤولي الجهات
3. ارسال ايميل الاطلاق الرسمي
4. تحديد موعد الاطلاق

اجتماعات الاطلاق

عقد اجتماعات الاطلاق شرح آليات ومنهجيات تنفيذ التحول لدى الجهة الحكومية وتحديد الأدوار و المسؤ و ليا ت

ارسال الممكنات

إرسال الأدلة والمعايير والنماذج الاسترشادية وكافة الممكنات التي تم تطويرها من قبل المركز لتمكين الجهات الحكومية في أنشطة التحول

متابعة التنفيذ

1. موائمة الكراسات مع الجهات الحكومية التي تم الاطلاق معها
2. متابعة أنشطة ومهام التنفيذ كما وردت في الخطة التنفيذية
3. تطوير منهجية لمسار السريع لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية.

متابعة التنفيذ مع الجهات الحكومية حتى تحقيق التحول الناجح الى أساس الاستحقاق

مرحلة التخطيط

تم إعداد تقارير ودراسات متخصصة لقياس درجة الجاهزية لدى الجهات الحكومية للتحول الى اساس الاستحقاق وتحليل النتائج الخاصة بتلك التقارير والدراسات والوقوف على أبرز المخاطر والتحديات التي قد تواجه المبادرة وأخذها بعين الاعتبار عند تطوير الخطط الخاصة بالتنفيذ. حيث شكّلت التقارير والدراسات قاعدة الانطلاق لإعداد الخطط التنفيذية وكانت اللبنة الاساسية لها حيث تم تحليل نتائجها والأعمال المرتبطة بها ومن ثم إعداد الخطط التنفيذية وتطوير التقارير اللازمة للمتابعة والإشراف وتصميم لوحة القيادة لضمان التحديث المستمر لنتائج التنفيذ.

تم تقسيم المراحل الخاصة بعملية التخطيط الى مرحلتين رئيستين هما مرحلة التخطيط وبناء الخطط وما يرتبط بها من تصميم لوحة القيادة والنموذج التشغيلي والحوكمة ومرحلة التخطيط المرتبطة ببناء الفريق المسؤول عن تنفيذ الخطط.

بناء الخطط

01 تحليل الأعمال وبناء الخطط التنفيذية

1. مراجعة خارطة الطريق لكل الجهات الحكومية
2. مراجعة كراسات التحول
3. مراجعة الأدلة والمعايير
4. بناء الخطط التنفيذية المفصلة للتحول لكل الجهات الحكومية.

02 الانتهاء من تصميم لوحة القيادة لحالة المبادرة

1. تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية وعكسها على لوحة القيادة:
2. حالة الأداء، المخاطر، التحديات، والدعم المطلوب ومؤشر التعاون

03 تطوير الحوكمة والنموذج التشغيلي لمركز استحقاق

1. تحديد دور المركز وطبيعة عمله في متابعة الجهات
2. تطوير الهيكل التنظيمي للمركز
3. تحديد أدوار ومسؤوليات موظفي المركز
4. رسم وتحديد آليات التواصل الداخلية والخارجية للمركز

04 تشكيل فرق شركاء التحول

1. توزيع شركاء التحول على 7 قطاعات رئيسية
2. توزيع الأدوار والمسؤوليات حسب حوكمة المركز

05 تدريب شركاء التحول على آليات تنفيذ التحول

1. مشاركة الممكنات مع شركاء التحول لمراجعتها
2. عقد ورش عمل لتدريب شركاء التحول على أساس الاستحقاق وشرح المعايير والنماذج وآليات العمل وبيان الخطط التفصيلية للجهات

06 تمكين شركاء التحول للبدء في التواصل مع الجهات

1. عقد اجتماعات تحضيرية مع شركاء التحول لعرض منهجية الاطلاق
2. التدريب على منهجية الاطلاق والأدوار والمسؤوليات للمركز والجهات

قامت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي باعتماد معايير مبنية على الأسس المهنية والكفاءة والخبرة في مجال المحاسبة في اختيار الكوادر البشرية السعودية المؤهلة ليكونوا **«شركاء التحول»** مع الجهات الحكومية في رحلتهم نحو التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي ويقدموا الدعم والتمكين لتلك الجهات لتذليل العقبات التي يمكن أن تعيق الجهات الحكومية في تنفيذ عمليات التحول. حيث تم تسكين شركاء التحول ضمن قطاعات متجانسة شملت جميع الجهات الحكومية.

تم تمكين فريق العمل بالإدارة من خلال التدريب والتطوير لضمان سلامة الدعم المقدم أثناء التحول الى أساس الاستحقاق في الجهات الحكومية ورفع نوعية وجودة الخدمات المساندة المقدمة من قبلهم، حيث تم التدريب بحرفية على آليات تنفيذ مبادرات التحول والتواصل الفعّال مع الجهات الحكومية.
وفي مرحلة الاطلاق ومتابعة التنفيذ، تم توجيه فريق العمل للتواصل مع الجهات والعمل على جمع البيانات الخاصة بها وتحديد أصحاب المصلحة فيها لاستهدافهم بنشاطات تعريفية حول المبادرة وأهدافها والحصول منهم على الدعم اللازم والترتيب لإطلاق المبادرة لديهم كخطوة أولى من خطوات ومراحل تنفيذ المبادرة.

قبل الإطلاق

1. مراجعة الحوكمة والنموذج التشغيلي
2. مراجعة عرض الاطلاق لدى الجهة
3. مراجعة الخطة التنفيذية للجهة
4. مراجعة نماذج التقارير الدورية
5. الاطلاع على نماذج محاضر الاجتماعات
6. الاطلاع على سجل المخاطر والتحديات
7. الاطلاع على لوحة القيادة
8. الاتفاق على جدول الاطلاق للجهات
9. الاطلاع على هيكل الملفات والمجلدات
10. الاطلاع على سجل المهام الاسبوعي

عند الإطلاق

تقديم عرض الاطلاق لدى الجهة
مشاركة الجدول الزمني التفصيلي
تحديث سجل أصحاب المصلحة
ارسال الممكنات للجهات
تسجيل محاضر الاجتماعات.

بعد الإطلاق

متابعة الاعمال اليومية مع الجهات
تحديث سجل الدروس المستفادة
تحديث سجل المهام الأسبوعي
Action Log
تحديث التقرير الأسبوعي
تحديث التقرير الشهري
تحديث سجل التغذية الراجعة للحوكمة.

مبادرة التطبيق التجريبي لتحول 4 جهات حكومية

بادرت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي بأطلاق تجريبي لمبادرات التحول الى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق على عينة من الجهات الحكومية تم اختياراها بناءً على معايير أخذت بعين الاعتبار تنوع وشمولية تطبيق معايير المحاسبة بالقطاع العام بهدف تعزيز قدرات الجهات الحكومية لتطبيق منهجية واستراتيجية وخطة وأهداف التحوّل وتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام والسياسات والإرشادات المحاسبية ومسك السجلات المحاسبية وفقاً لأساس الاستحقاق ، حيث يعتبر التطبيق التجريبي مرحلة أولية في تحول نفس الجهات محل التطبيق وباقي الجهات الحكومية الأخرى.

الجهات المشاركة في التطبيق التجريبي هي:

وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
MINISTRY OF COMMUNICATIONS AND INFORMATION TECHNOLOGY

وزارة الصحة
Ministry of Health

وزارة المالية
Ministry of Finance

هدفت مبادرة التطبيق التجريبي الى اختبار مدى نجاح المخرجات والممكنات التي تم تطويرها بمرحلة التخطيط والتصميم السابقة ضمن مشروع التحول إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق ومعايشة تحديات التطبيق وتوثيق الدروس المستفادة من التجربة للاستعانة بها في المرحلة القادمة من التطبيق الفعلي وتحول كافة الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1. معايشة التحديات المرتبطة بتطبيق الخطة الاستراتيجية والتفصيلية للتحول والتأكد من ملاءمة مدخلات التطبيق التجريبي للتحول إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق (مخرجات المرحلة الأولى والثانية) وتوثيق تلك التحديات والدروس المستفادة من التجربة.
2. تطبيق الدورة المستندية بالكامل وفقاً لأساس الاستحقاق المحاسبي في ظل نظام محاسبي تقني.
3. تطبيق إدارة التغيير الفاعلة والتدريب والتطوير للكوادر البشرية في الجهات الحكومية.
4. إعداد الأرصدة الافتتاحية حسب الإمكانيات والبيانات المتوفرة في الجهات الأربعة.

المدخلات الرئيسية	مسارات العمل	المخرجات الرئيسية
مخرجات برنامج التحول إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق (المرحلة الأولى والثانية) مصادر البيانات المتوفرة لدى الجهات موضوع التطبيق التجريبي الاجتماعات الدورية مع أصحاب المصلحة التحديات المرحلية المتعلقة بالتحول إلى أساس الاستحقاق	الخطة التفصيلية للتطبيق التجريبي واستراتيجية إدارة التغير	وثيقة نموذج خطة العمل التفصيلية واستراتيجية إدارة التغيير
	السياسات والإجراءات المحاسبية	دليل السياسات والإجراءات المحاسبية ومصفوفة الصلاحيات هيكل تنظيمي ودليل الوصفات الوظيفية تقرير مؤشرات الأداء
	مسك الدفاتر والتسجيل اليومي وتقرير الأرصدة الافتتاحية	المساعدة والتوجيه والإشراف والتدريب على مسك الدفاتر والتسجيل اليومي تقرير الأرصدة الافتتاحية السجلات الفرعية المساعدة في عملية التسجيل اليومي القوائم المالية الربعية والسنوية

نقل المعرفة

تم تنفيذ المبادرة ضمن مسارات متعددة تترابط وتعتمد على بعضها البعض بحيث يغذي كل مسار المسار الآخر ببيانات ومعلومات ووثائق ومخرجات للوصول الى التحول الكامل وضمان تحقيق أهداف المشروع الرئيسية وقد تمثلت المسارات على النحو الاتي:

المسار الأول: تطوير الخطة التفصيلية واستراتيجية إدارة التغيير والتدريب

تم تحديد مسار خاص بإدارة التغيير والتدريب ضمن نطاق مشروع التطبيق التجريبي لتحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق للتأكد من نجاح سير عمل المشروع والأهداف العامة ومخرجاته من عِدة جوانب، وبناء عليه فقد تم تطوير استراتيجية وخطة عمل لإدارة التغيير والتدريب منذ انطلاق المبادرة وعلى مستوى جميع جهات التطبيق التجريبي، بهدف مواجهة التحديات المتعلقة بإدارة التغيير الناتج عن التحول، وما يترتب عليه من تغيرات ومتطلبات من الممكن أن تعيق سير عمل فرق التحول في جهات التطبيق التجريبي، وقد ركزت إدارة التغيير والتدريب على ثلاثة جوانب رئيسية لتعزز تحقيق أهداف المشروع، وهي كالتالي:

أ. تقليل المقاومة للتغيير عند أصحاب المصلحة في كل جهة من الجهات المطبِقة.
ب. بناء المعرفة الفنية اللازمة لنجاح مشروع التحوّل إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.
ج. مواجهة التحديات المتعلقة بسير عمل فرق التحول المتمركزة في الجهات المطبِقة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

المسار الثاني: إعداد وتصميم دليل الإجراءات والتعليمات ومصفوفة الصلاحيات المالية الموحدة والهيكل التنظيمي والوظيفي للشؤون المالية والأوصاف الوظيفية

تم تحديد إجراءات الوحدة التنظيمية العامة للشؤون المالية بناء على الإطار الاستراتيجي للتحول لأساس الاستحقاق والنموذج التشغيلي العام والهيكل التنظيمي الاسترشادي للوحدة التنظيمية للشؤون المالية ويستند مسار دليل الإجراءات والتعليمات المالية الموحدة على الدورات المستندية على أساس الاستحقاق المتعلقة بالإجراءات الرئيسية والفرعية والتفصيلية الموحدة مشتملة على التعليمات لتنفيذ الإجراء والبيانات اللازمة ووصف الإجراء ومرجع السياسة المحاسبية إن وجد، بالإضافة إلى مؤشرات قياس الأداء والرسم البياني للإجراء.

المسار الثالث: إمساك السجلات والدفاتر المحاسبية والتسجيل اليومي وبناء الأرصدة الافتتاحية

تم تحديد منهجية وآلية واضحة تساهم في نجاح سير عملية بناء الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية خلال فترة التطبيق التجريبي، حيث تم تبني حل تقني لإدخال القيود الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية وذلك حسب ما يتوفر من حلول من قبل الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي وتدريب فريق العمل عليه، على أن يكون نطاق تسجيل المعاملات المالية بشكل رئيسي من واقع أوامر الدفع ومن تاريخ نشوء الحدث بالإضافة إلى الاستناد على مصادر أخرى يمكن الوثوق بها للوصول إلى الأحداث المالية التي يتعين تسجيلها. والترحيل من الأستاذ الفرعي الى الأستاذ العام وإعداد ميزان المراجعة المعدّل، وإجراءات الإقفال الدورية، حيث تم بناء بعض بنود الأرصدة الافتتاحية من خلال تحليل البيانات خلال مرحلة مسك السجلات والتسجيل اليومي، للوصول الى القوائم المالية لجهات التطبيق التجريبي، ويبين الشكل التالي المنهجية المتبعة ضمن المسار:

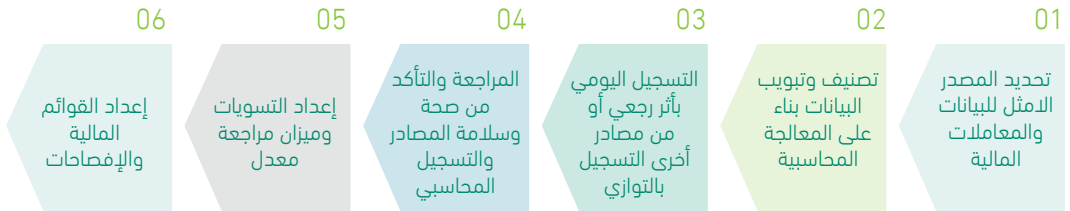

01

تحديد مصدر أمثل للحصول على البيانات والمستندات الداعمة بالنسبة للعمليات المحاسبية التي تم تسجيلها سابقاً على الأساس النقدي لتحليلها وتعديلها بما يتناسب مع أساس الاستحقاق.

02

تصنيف وتبويب البيانات بناء على المعالجة المحاسبية المتوقعة وتوزيع العمل على أعضاء الفرق بما يضمن نقل المعرفة المتساوي لجميع الأعضاء.

03

التسجيل بأثر رجعي بالاعتماد على أوامر الدفع والتسجيل المتوازي مع نشوء الحدث أو من خلال مخاطبة الجهات الفنية لحصر المطالبات على العقود السارية وتسجيل أوامر الصرف المجازة في نهاية الفترة أو اي أحداث مالية أخرى.

04

أ. الاحتفاظ بمستندات داعمة لكافة العمليات المسجلة
ب. قائمة تحقق للتأكد من التسجيل
ج. المطابقة والتسويات.

05

إعداد التسويات على ميزان المراجعة:
أ. الاحتفاظ بمستندات داعمة لكافة العمليات المسجلة
ب. قائمة تحقق للتأكد من التسجيل المطابقة والتسويات

06

اعداد قوائم مالية على أساس الاستحقاق.

بلغ عدد القيود التي تم تسجيلها على مستوى مشروع التطبيق التجريبي خلال عام 2019 **27,626** قيد محاسبي على الأساس النقدي بناءً على أوامر الدفع المعتمدة والصادرة عن إدارة الشؤون المالية بالجهة عينة التطبيق، ونشئ عنها 100,527 قيد محاسبي عند تحليل أوامر الدفع على الأساس النقدي وتحويلها حسب تاريخ نشوء الحدث المالي على أساس الاستحقاق.

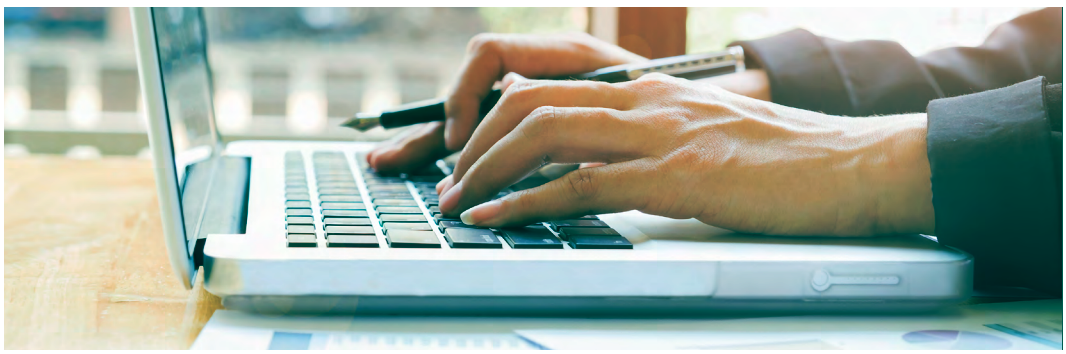

	عدد القيود				
	وزارة الصحة	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	وزارة المالية	وزارة البيئة والمياه والزراعة	**الإجمالي**
الأساس النقدي	**16,012**	**2,924**	**5,411**	**3,279**	**27,626**
أساس الاستحقاق المحاسبي	**59,086**	**11,548**	**20,056**	**9,837**	**100,527**

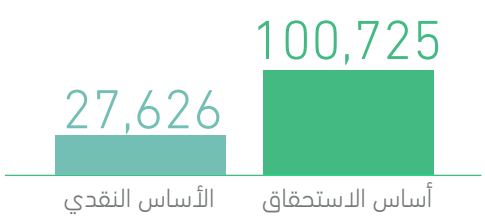

التحديات التي واجهت التطبيق التجريبي

مقاومة التغيير

المتمثل بعدم إدراك الموظفين لأهداف مشروع التحول، وآلية مشاركتهم ومساهمتهم للانتقال من الوضع الحالي إلى الوضع المستقبلي حسب النتائج المرجوّة.
يتم التغلب على هذا التحدي من خلال رفع مستوى الوعي عند الجهة الحكومية وتحديد طرق التواصل الفعّالة والمفضلة لمنسوبي الجهة الحكومية بحيث يتم تصميم أنشطة لتوعية الموظفين في كل مرحلة من مراحل التحول، ويتم أيضاً التنويع في آلية نشر الوعي، حيث يتم الاستعانة بكافة قنوات التواصل الداخلية لعرض المحتويات التوعوية.

التسجيل من نقطة نشوء الحدث

والمتمثل بعدم عدم تسجيل المطالبات والإيرادات عند استحقاقها وما ينتج عنها من أصول والتزامات، لن تُظهر السجلات المحاسبية بشكل دقيق نتائج أعمال الجهة ومركزها المالي عند كل فترة معينة لإعداد التقارير المالية.
يتم التغلب على هذا التحدي بعمل دراسة وتحليل للفجوات المتعلقة بالإجراءات الحالية وتعديل الدورات المستندية والإجراءات المتعلقة بها بما يلبي احتياجات التحول المرحلية لأساس الاستحقاق، بالتالي فإن الأمر أيضاً يتطلب إعادة النظر في اتباع التوصيات التي وردت بشان تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الشؤون المالية في الجهة والتأكد من ملاءمة الهيكل التنظيمي لمتطلبات المحاسبة على أساس الاستحقاق باشتماله على الوحدات الرئيسية والمطلوبة للتحول للاستحقاق (وحدة إدارة الأستاذ العام، وحدة إدارة حسابات الموردين والذمم الدائنة، وحدة إدارة حسابات العملاء والذمم المدينة، وحدة إدارة النقد، وحدة الأصول الثابتة، وحدة إدارة حسابات منافع الموظفين)، بحيث يتم تقسيم المهام المحاسبية المتعلقة بكل من هذه الوحدات على موظفي قسم المالية ليتم المتابعة على الإقفالات الدورية وتحديث السجلات والقيود المحاسبية الخاصة بكل مجموعة متشابهة من معاملات الجهة والتي تخضع لهذه الوحدات الرئيسية بشكل مستمر ومحكم عند كل فترة إغلاق أو إعداد قوائم مالية.

تعدد مصادر البيانات والتقارير وعدم دقتها واكتمالها

خلال عملية التسجيل يجب الحصول على عدد من المستندات والوثائق والتقارير، الموثوق بها ولوحظ أن بعض الوثائق والتقارير تصدر من عدد من الإدارات داخل الجهة دون التنسيق الجيد فيما بينهم، مما يؤدي الى عدم دقة البيانات والمعلومات مثل نقص في البيانات أو تكرارها فيما بين الإدارات.
والتوصية بهذا الشأن أن تحتفظ الجهة بقاعدة بيانات مشتركة يتم تحديثها باستمرار وفقاً لحوكمة ولضوابط وإجراءات حفظ وتحديث البيانات الداخلية المعتمدة في الجهة.
من جانب آخر يجب أن يتم منح الإدارة المالية والإدارات الأخرى المعنية صلاحية الدخول على البيانات كلاً حسب صلاحيته على أن يتم تحديث السجلات والبيانات بشكل مستمر ومطابقتها مع الإدارات المعنية على سبيل المثال سجل العقود، سجل الموردين، سجل الموظفين، سجل القضايا وغيرهم.
وسعيًا من مركز الاستحقاق لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذه المبادرة ودعم الجهات الحكومية وتمكينها للبدء بخطوات التحول فقد تم تطوير الدليل التمهيدي لمساندة ودعم الجهات من خلال توضيح العناصر الأساسية والطريقة المثلى للإعداد والتهيئة للتحول بالشكل المطلوب بناءً على خلاصة التجربة التي تمت خلال مبادرة للتطبيق التجريبي ، ويتطلب من الجهات الاسترشاد بهذا الدليل المبني على خلاصة التجربة والدروس المستفادة قبل البدء بأنشطة التحول ومبادراتها ومسك السجلات المحاسبية على أساس الاستحقاق المحاسبي وبناء أرصدتها الافتتاحية للوصول إلى إعداد تقارير مالية وفقًا لمتطلبات التحول ومفاهيم ومعايير وسياسات المحاسبة بالقطاع العام.

إطلاق مبادرات التحول مع الجهات

سعت الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي الى المحافظة على المهنية العالية خلال اطلاق مبادرات التحول لأساس الاستحقاق مع الجهات الحكومية من خلال تجهيز العروض التقديمية حول المبادرة وأهدافها ومسارات التحول التي يجب على الجهات العمل على تنفيذها للتحول الناجح من العمل على الأساس النقدي الى العمل على أساس الاستحقاق المحاسبي، وتم تمكين فريق العمل من محتويات تلك العروض والمهارات اللازمة لذلك قبل القيام بالاجتماع مع الجهات المستهدفة للتأكد من وضوح وشمولية المعلومات المراد ايصالها للجهات لشركاء التحول.

قام شركاء التحول بترتيب الاجتماعات الخاصة بالإطلاق وفقاً لجداول زمنية محددة ومتفق عليها مع أصحاب المصلحة في الجهات الحكومية، وتركزت الاجتماعات على إطلاع الجهات الحكومية على أهداف ومنافع التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي وما يتطلبها من أنشطة وأعمال متعلقة بالتحول الى أساس الاستحقاق وماهية المخرجات المتوقعة خلال فترة تحول الجهة، إضافة الى الدعم الذي سيقوم المركز بتقديمه لتلك الجهات خلال التنفيذ.

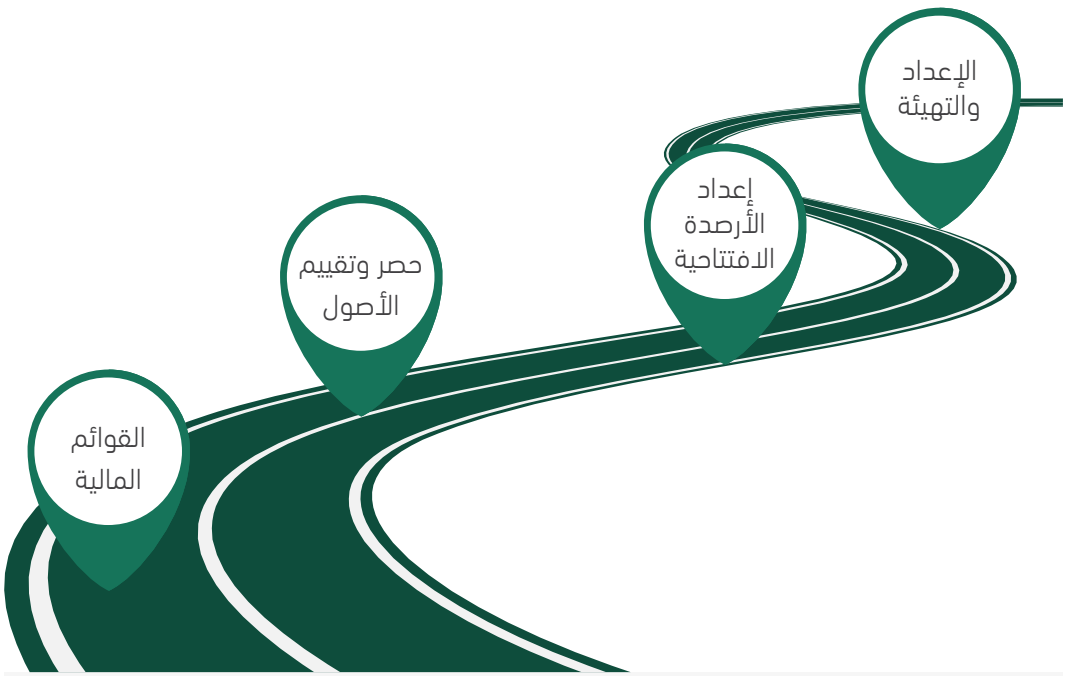

126 جهة حكومية تم إطلاق مبادرات التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي معها خلال العام 2020.

الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي في مواجهة التحديات التي صاحبت تنفيذ مبادرات التحول للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق

ظهرت بعض التحديات التي تواجه تنفيذ المبادرة في الجهات، والتي كان أبرزها عدم توفر الميزانية لدى العديد من الجهات، وظروف العمل ضمن جائحة كورونا وغيرها من التحديات الأخرى، وللعمل على تخطي هذا التحديات تم تصميم عدة منهجيات تهدف الى تخفيف أثر هذه التحديات، وهي:

1. مواءمة نطاق عمل كراسات مبادرات التحول لأساس الاستحقاق وتحديث وتحليل المعلومات الحالية بالجهات وربطها بنطاق عمل الكراسات، بحيث تعكس الاحتياج الفعلي للعمل المطلوب وتحديد فيما أن كان هناك أية مهمات تم إنجازها من قبل الجهة قبل إطلاق التحول تقع ضمن عملياتها التشغيلية اليومية وتتقاطع مع نطاق عمل مسارات التحول وتغطي جزءاً من المعالم والمخرجات المخطط لها للتحول. كما هدفت المواءمة أيضاً الى بيان قدرة الجهة لتنفيذ بعض المهام داخلياً بدلاً من الاستعانة باستشاري خارجي، حيث تدعم مخرجات هذه المواءمة إمكانية تخفيض نطاق العمل مما ينعكس إيجاباً على تقليل التكلفة المتوقعة من الاستعانة باستشاري خارجي وتخفيض الأعمال المطلوبة منه.

2. تحليل نطاق العمل والأنشطة المرتبطة بعملية التحول لأساس الاستحقاق واستحداث المسار السريع لعملية التحول، حيث تم الوقوف على مجموعة الأنشطة المرتبطة بنطاق العمل والبدء بجمع المعلومات المرتبطة بها بعد تحديد مصادر تلك المعلومات والتعاون مع منسوبي الجهات لتنفيذها.

3. استخدام الوسائل التقنية المتعددة لتسهيل التواصل مع الجهات الحكومية وعقد الاجتماعات وورش العمل.

100

جهة حكومية تمت مواءمة نطاق عمل كراسة الشروط والمواصفات معها والتأكد من شمولية نطاق العمل للمهام المطلوب تنفيذها للتحول لدى الجهة.

الإدارة العامة لشركاء التحول المحاسبي تطور منهجية المسار السريع لمبادرة إعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية على أساس الاستحقاق

كونها أحد المبادرات الرئيسية التي تؤثر على المسار الزمني لتحول الجهات الحكومية لأساس الاستحقاق نظراً للتحديات الحالية المصاحبة لإطلاق المبادرات مع الجهات، حيث تم اطلاق مسار سريع للمبادرة من خلال تنفيذ عدد من الأنشطة لرفع جاهزية الجهات في تحديد مصادر المعلومات الخاصة بتلك المبادرة لتشكل نقطة انطلاقة رئيسية في دعم الجهات لاحقاً عند التنفيذ الفعلي من قبل الاستشاريين، مما يساهم ايجاباً في عدم التأثير على المدة الزمنية الموضوعة لتنفيذ مبادرات التحول بالجهات وما يصحبها من تخفيض تكاليف تنفيذ المبادرة وزيادة اكتساب المعرفة لدى منسوبي الجهات الحكومية.

جاهزية الجهات

رفع جاهزية الجهات لتنفيذ مبادرة إعداد الأرصدة الإفتتاحية

مستوى التواصل

رفع مستوى التواصل مع الجهات الحكومية بما يحقق أهداف التحول ضمن الإطار الزمني المخطط.

المخاطر والتحديات

تحديد المخاطر والتحديات المتوقعة والمرتبطة بتنفيذ المبادرة

تم وضع معايير محددة لاختيار الجهات التي سيتم البدء معها بتنفيذ منهجية المسار السريع، واستندت معايير الفرز على ثلاثة معايير فرعية هي (حالة إطلاق الجهة، يتم تنفيذ المبادرة من خلال استشاري، يتم تنفيذ المبادرة داخلياً من خلال فريق عمل الجهة) بحيث تكون هذه المعايير مقياساً لإدراج او استثناء الجهة كلياً من عملية التنفيذ للمنهجية، ومن ثم تم تقييم الجهات التي قد اجتازت مرحلة الفرز من خلال معايير التقييم الفرعية والتي تلخصت في ثلاثة معايير (مؤشر التعاون، وجود مفوض للمبادرة، توفر فريق عمل في الجهة) بحيث كانت المعايير كما يلي:

حالة إطلاق الجهة:
تم الارتكاز بهذا المعيار الى حالة إطلاق المبادرة مع الجهة.

حالة التنفيذ:
من خلال تحديد الجهات التي تم الاطلاق معها او كانت قد بدأت بتنفيذ المبادرة سابقاً.

قدرة الجهة على التنفيذ:
الجهات التي لديها القدرة بتنفيذ المبادرة كونها ستعمل على تنفيذ كامل أنشطة المبادرة مباشرة بدلاً من تنفيذ المسار السريع لديها.

مؤشر التعاون:
قياس مدى تعاون الجهات مع الفريق من خلال تطبيق الية تصعيد ومتابعة.

تمثيل الجهة للمبادرة:
تم اعتماد هذا المعيار لغايات تسهيل عملية الاتصال والتواصل مع الجهات.

توفر فريق عمل في الجهة:
حاجة الفريق الموجود للتدريب والتأهيل بما يتماشى مع ما هو مطلوب لتنفيذ المبادرة في الجهة.

بعد الانتهاء من عملية الفرز والتقييم، تم العمل على اختيار الجهات التي اجتازت المعايير التي تم ذكرها سابقاً، بحيث تم استثناء كافة الجهات التي لم تجتاز معايير الفرز، ومن ثم تم تطبيق معايير التقييم على باقي الجهات، بحيث تم العمل على تجميع الدرجات التي حصلت عليها الجهة في كافة معايير التقييم الآنف ذكرها، وعليه كانت نتائج التقييم تندرج ضمن ثلاثة مستويات هي:

1. جهات ذات جاهزية عالية: وهي الجهات التي كان مجموع درجات التقييم لديها 8 درجات وكان عددها 36 جهة حكومية بما نسبته 38% من نسبة الجهات التي اجتازت معيار الفرز.
2. جهات ذات جاهزية متوسطة: وهي الجهات التي كان مجموع الدرجات لديها يقع في المدى من 7-5 وكان عددها 48 جهة حكومية بما نسبته 50.5% من نسبة الجهات التي اجتازت معيار الفرز.
3. جهات ذات جاهزية منخفضة: وهي الجهات التي كان مجموع الدرجات لديها اقل من 5 وكان عددها 11 جهة حكومية بما نسبته 11.5% من نسبة الجهات التي اجتازت معيار الفرز.

ينتج عن تطبيق معايير فرز وتقييم الجهات لتنفيذ المسار السريع لمبادرة إعداد الأرصدة الإفتتاحية حالة جاهزية الجهات، ويتم احتسابها على النحو التالي:

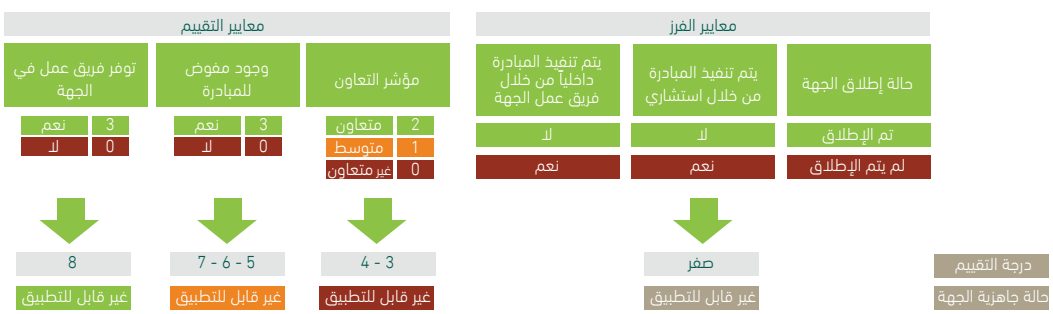

وبناءً عليه، فقد لخصت الدراسة بأن عدد الجهات الكلي التي من الممكن البدء معها بتنفيذ منهجية المسار السريع لمبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية هو 95 جهة من أصل 179 جهة حكومية مشمولة ضمن مبادرة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي.

جهات ذات جاهزية متوسطة
50.5% من نتائج الفرز للجهات، ذات جاهزية متوسطة

جهات ذات جاهزية عالية
38% من نتائج الفرز للجهات، ذات جاهزية عالية

جهات ذات جاهزية منخفضة
11.5% من نتائج الفرز للجهات ذات جاهزية منخفضة

تتكون منهجية المسار السريع من ثلاث مراحل رئيسية:

مرحلة التهيئة:
1. تحديد المهام في الخطة التنفيذية.
2. دراسة الدليل التمهيدي.
3. عقد اجتماعات مع شركاء التحول لتحديد المهام التفصيلية

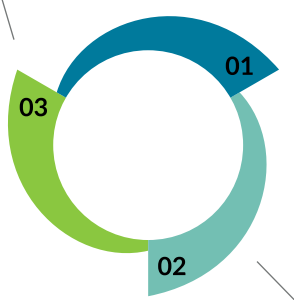

مرحلة التخطيط:
1. بناء النموذج الموحد التفصيلي لمهام مبادرة اعداد الارصدة الا فتتا حية .
2. اعتماد النموذج الموحد من قبل ادارة المبادرات المركزية
3. بناء معايير لقياس قدرة الجهات على تنفيذ المهام التفصيلية، على سبيل المثال:
أ. حالة إطلاق الجهة
ب. تم الإنتهاء من مواءمة الكراسة
ج. خصوصية الجهة.
4. بناء الخطة الزمنية لكل جهة بناء على مخرجات تطبيق معايير القياس.
5. اعتماد الخطة الزمنية التفصيلية من قبل ادارة المبادرات المركزية.

مرحلة التنفيذ والمتابعة:
1. البدأ بالتنفيذ مع الجهات القابلة للتطبيق .
2. المتابعة وإعداد التقارير وتقديم الدعم اللازم.

وتم رصد المخاطر التالية ووضع خطط لمواجهة وتخطي أثر تلك المخاطر:

خطر متوقع:
عدم توفر المتطلبات (الوثائق والمستندات) لبدء العمل بالمهام التفصيلية.
التخطي: التنسيق مع الجهات لتوفير المتطلبات قبل بدأ المهام

خطر متوقع:
عدم اطلاع الجهات واحاطتهم بالاصدار الاخير لدليل الحسابات الموحد.
التخطي: التأكد من استخدام الجهة للإصدار المعتمد للدليل

خطر متوقع:
التصنيف الخاطئ للأصول الثابتة.
التخطي: مراجعة عينة من الجهات والتأكد من استخدام التصنيفات الصحيحة

خطر متوقع:
عدد شركاء التحول الحالي قد يشكل تحدي مقارنة بعدد الجهات المستهدفة في المسار السريع من حيث القدرة على التواصل مع جميع الجهات ضمن المدة الزمنية التي سوف تحدد عند بناء خطط التنفيذ للجهات.
التخطي: زيادة عدد شركاء التحول أو تمديد المدد الزمنية –تحدد لاحقاً عند بناء الجداول الزمنية.

وتم تحديد الأدوار والمسؤوليات بين شركاء التحول والجهات الحكومية لضمان تكامل الأنشطة وتحقيق الأهداف بالشكل الأمثل:

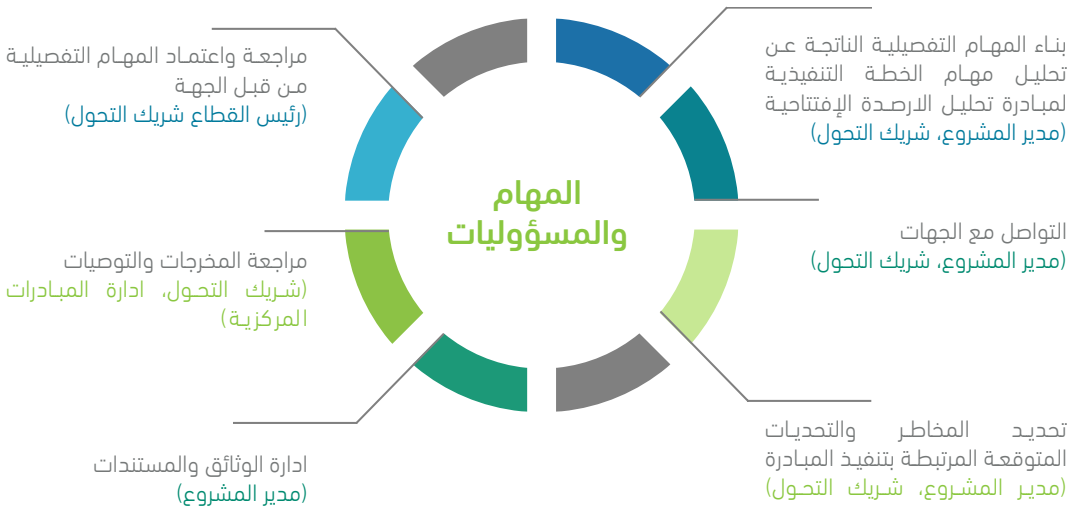

إدارة المبادرات المركزية

متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية والتفصيلية ودراسة المخاطر والتحديات المتعلقة بالمشروع والمبادرات المنبثقة منه، وإدارة أصحاب المصلحة والخطة الزمنية وتكاليف المشروع على مستوى كل جهة بالتعاون مع شركاء التحول، وإدارة كافة المشاريع والمبادرات المنبثقة من المركز لإدارة التغيير والتدريب والتأهيل للكوادر البشرية.

تتلخص مهام إدارة المبادرات المركزية بما يلي

1. تطوير الخطة الرئيسية لمشاريع التحول في الجهات شاملة المراحل والمعالم والمخرجات.
2. الإشراف على الدورة الكاملة لحياة المشاريع في الجهات الحكومية منذ مرحلة الإعداد للمشروع مروراً بالبدء والتخطيط والتنفيذ حتى الإغلاق، مع التأكد من تطبيق نشاطات الدعم والتحكم.
3. التنسيق المستمر مع الجهات المساندة في مركز الاستحقاق المحاسبي لتقديم الدعم اللازم للمشروع والتي تشمل إدارة التغيير والتدريب، التواصل والإعلام، والجودة والتميز المؤسسي.
4. التعاون مع إدارة الجودة في توفير التقارير والمعلومات المطلوبة والعمل على معالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات
5. التنسيق مع مكتب تحقيق الرؤية بوزارة المالية والتأكد من العلاقات والاعتماديات المشتركة، بالإضافة إلى التنسيق لتنفيذ أية طلبات تغيير معتمدة.
6. دعم وتقديم الاستشارات للجهات الحكومية لتطوير الخطط المطلوبة والالتزام بالنماذج المعتمدة لإدارة المشاريع.
7. متابعة التنسيق مع إدارة المعايير والسياسات وإدارة التغيير والتدريب وتعديل الخطط المعنية إذا تطلب الأمر.
8. تنظيم الاجتماعات واللقاءات وورش العمل المتعلّقة بإدارة المشاريع مع الجهات وتصميم الأجندة ومحاضر الاجتماعات.
9. متابعة حالة التطبيق في الجهات من خلال التواصل الدوري معها وعقد الاجتماعات ورفع التقارير الدورية عن سير العمل لكل جهة حكومية وتطوير مؤشرات أداء لمتابعة أداء الجهات في تنفيذ التحول إلى أساس الاستحقاق.
10. التنسيق المستمر مع شركاء التحول والجهات الحكومية لتحديد ومتابعة المخاطر وتنفيذ الخطط الموضوعة لمعالجتها

مبادرة دراسة الشمولية وتقدير التكاليف

تعنى هذه المبادرة بتحديد مدى شمولية الكراسات المعتمدة لتلبية احتياجات الجهات الحكومية لتطبيق التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي وتحديد معايير توزيع الكراسات على الجهات وتقدير التكاليف الخاصة لكل كراسة عن طريق عمل دراسة شاملة للأسعار السائدة بالسوق من خلال عمل مقارنات للأسعار وتحديد المدد الزمنية.

المنهجية وما تتضمنه من خدمات وحلول مقترحة

المرحلة التحضيرية (0) – إطلاق المشروع وبدء العمل

المرحلة الأولى
دراسة وتقييم الأعمال السابقة

1.1 دراسة كافة الوثائق والمخرجات السابقة والخاصة بمشروع تطبيق التحول المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق
1.2 قياس وتحليل احتياجات ومتطلبات الجهات الحكومية لتنفيذ مشاريع التحول الى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق
1.3 تقييم خارطة الطريق والكراسات للتحول المحاسبي على أساس الاستحقاق وتقديم المقترحات اللازمة

المرحلة الثانية
تحديث ومواءمة مبادرات التحول والكراسات

2.1 تحديث خارطة الطريق للتطبيق وتحديد معايير توزيع وطرح كراسات الشروط والمواصفات

المرحلة الثالثة
تحديد التكاليف التقديرية للتحول

3.1 تحديد القيم التقديرية لمبادرات التحول المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق

إدارة المشروع

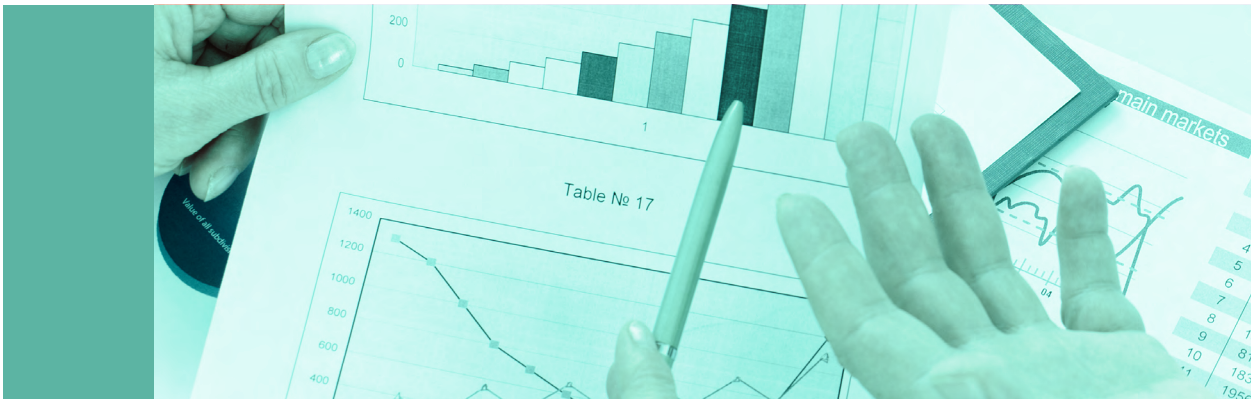

قامت إدارة المبادرات المركزية بتطوير خارطة الطريق للتحول المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية والذي يوضح المبادرات الرئيسية للتحول وتفاصيلها والتي تم ربطها بكراسات الشروط والمواصفات ليتم تبنيها وتنفيذها من قبل الجهات في رحلتها للتحول.

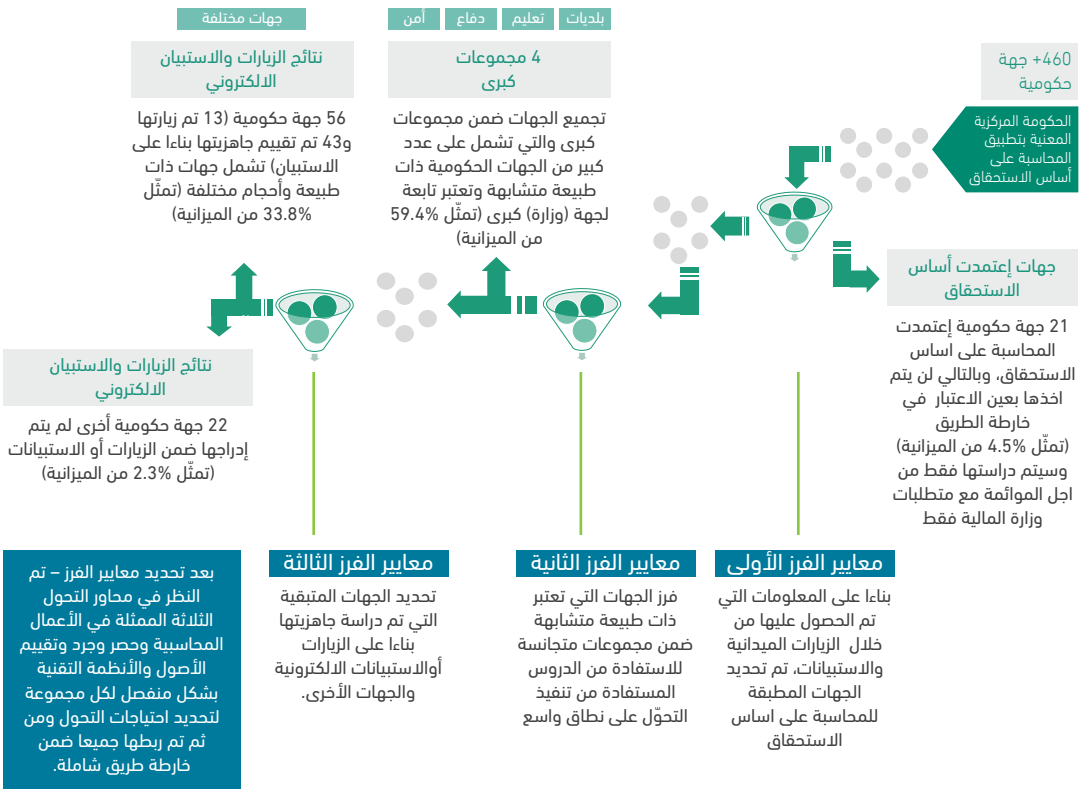

تحديث خارطة الطريق وتصنيف الجهات الحكومية ضمن مجموعات

بعد فرز وتصنيف الجهات الحكومية ضمن مجموعات أساسية، تم النظر في محاور التحول المحاسبي الأساسية بشكل منفصل لتحديد الفترات الزمنية وتحديد العلاقة بين المحاور لتطبيق التحول المحاسبي للجهات الحكومية:

مرتكزات تصميم خارطة الطريق

حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

يوضح هذا المحور تحديد الفترات الزمنية لمتطلبات اعداد الأرصدة الافتتاحية للأصول الثابتة على مستوى الجهات الحكومية لتطبيق أساس الإستحقاق بناء على المستويات التالية:

المستوى الأول: جهات لا تحتاج لجرد و لا لتقييم

المستوى الثاني: جهات تحتوي أصول ادارية فقط

المستوى الثالث: جهات تحتوي على أصول عقارية بالاضافة للأصول الادارية فقط

الجهات التي تم تصنيفها ضمن مستويات التعقيد الأول و الثاني والثالث ستتم من خلال مبادرات على مستوى الوزارة. أما الجهات الأخرى في مستويات التعقيد الرابع و الخامس ستحتاج لمبادرات على مستوى الجهات بفترات زمنية تم تقديرها بحسب حجم الجهات (كبرى / وسطى / صغرى) ومصروفاتها الرأسمالية و معلومات أخرى:

المستوى الرابع: جهات تحتوي على أصول معقدة ولكن يتوفر لديها قوائم عددية للأصول الثابتة

المستوى الخامس: جهات تحتوي على أصول معقدة وتحتاج لجرد وتقييم.

مواءمة الأنظمة التقنية

يوضح هذا المحور تحديد الفترات الزمنية لمتطلبات مواءمة الأنظمة التقنية للجهات المركزية والجهات اللامركزية لتطبيق أساس الإستحقاق. كما يتم الأخذ بعين الإعتبار في هذا المحور مشروع تطبيق النظام الموحد لموارد الحكومة. ويتلخص هذا المحور فيما يلي:

- تقدير المدة الزمنية للجهات التي تم تصنيفها على انها جهات مركزية من خلال تحديد الاحتياجات للتحول والتعقيد ومستويات الجاهزية
- تقدير المدة الزمنية للجهات التي تم تصنيفها على انها جهات لامركزية من خلال تحديد مستويات التعقيد ونضوج النظام المالي والبيئة التقنية والجاهزية

حصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة

يوضح هذا المحور المتعلق باعداد الارصدة الإفتتاحية ومسك الحسابات واعداد القوائم المالية، تحديد الفترات الزمنية لمتطلبات إعداد الأرصدة الإفتتاحية ومسك الحسابات وتحضير القواءم المالية الدورية والسنوية ومراجعتها من قبل مدقق خارجي وذلك بناء على التعقيدات المحاسبية لكل جهة وحجم ميزانيتها.

أهم العوامل التي يتم أخذها بعين الاعتبار لتحديد الفترة الزمنية لخارطة الطريق

حصر وجرد وتقييم أصول الحكومة للمباني والأراضي والأصول المتخصصة تحتاج لوقت وجهد كبيرين.

الربط والتكامل مع الأنظمة المالية - UGRP من أجل مسك الحسابات بشكل مؤتمت

الأمر السامي لتحول الجهات بتاريخ 2023 بناء على خارطة الطريق المعدة بمواءمة مشروع التحول للاستحقاق مع UGRP وإدارة التغيير والتدريب.

توفر الكادر من فرق عمل الإستشاري للمساعدة في تنفيذ الخطة وتوفير كادر لتدقيق القوائم المالية التي سيتم اعدادها في فترة التحول.

توفر الكوادر البشرية بالجهات الحكومية بالخبرة اللازمة والإلمام بتطبيق المحاسبة على أساس الإستحقاق في الفترة.

تدريب الكفاءات المحلية على تطبيق معايير محاسبية جديدة يتطلب وقت وجهد كبيرين مغطاة بفترة مسك الحسابات بواقع 12 شهرا لكل جهة.

إدارة التغيير تحتاج لوقت لتمكين التنفيذيين وفرق العمل من تحقيق أهداف التحول المحاسبي.

الفترات التي احتاجتها الدول عالميا لتطبيق المعايير المحاسبية واتمام التحول المحاسبي.

الدروس المستفادة من التطبيق التجريبي والتجارب المحلية .

خارطة الطريق الشاملة

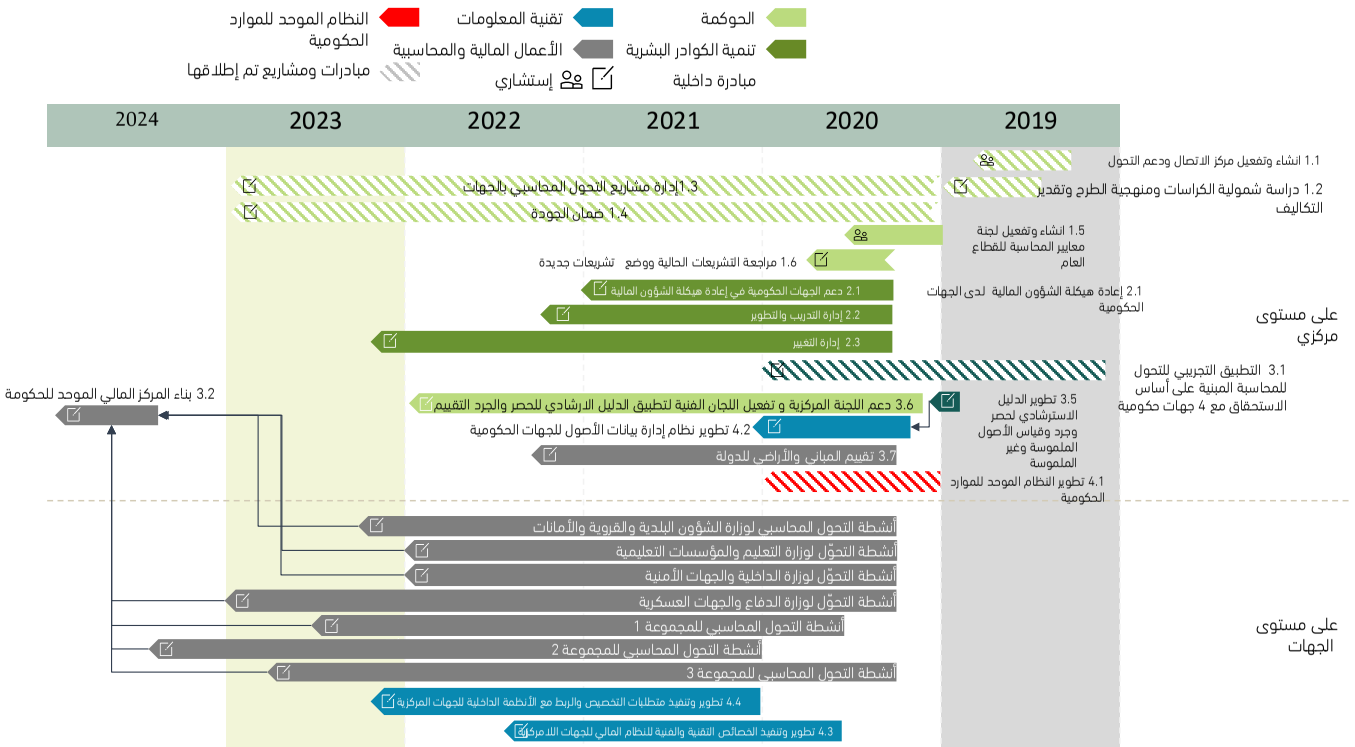

للتحول بفعالية وكفاءة وبالحد الأمثل من التكاليف، **قامت إدارة المبادرات المركزية بتقدير التكاليف** المتعلقة بالتحول المحاسبي للمبادرات المتوقع طرحها على مستوى وزارة المالية والمبادرات التي ستقوم الجهات الحكومية بطرحها والتي تتعلق بالأعمال المحاسبية وحصر وجرد وتقييم الأصول المتخصصة إضافة إلى مبادرات مواءمة الأنظمة التقنية، حيث شملت العناصر الثلاثة الرئيسية التالية:

1. توضيح المبادرات ضمن خارطة الطريق التفصيلية والمخطط إنجازها من قبل وزارة المالية والجهات الحكومية.
2. تقدير التكاليف المتعلقة بالمبادرات المخطط إنجازها من قبل وزارة المالية والمتعلقة بالحوكمة والكوادر البشرية والأعمال المحاسبية والأصول الثابتة والأنظمة التقنية وتفصيل فرضيات التكاليف لكل مبادرة
3. تقدير التكاليف المتعلقة بالمبادرات المخطط إنجازها من قبل الجهات الحكومية والمتعلقة بالأعمال المحاسبية والأصول الثابتة والأنظمة التقنية عن طريق:

أ. توضيح منهجية تسعير وتقدير تكاليف الكراسات للجهات لكل محور من الأعمال المحاسبية والأصول الثابتة والأنظمة التقنية

ب. توضيح التكلفة الإجمالية للتحول المحاسبي لجميع المبادرات على مستوى وزارة المالية ومستوى الجهات الحكومية.

تقدير تكاليف الأعمال المحاسبية

تكاليف الأعمال المحاسبية

ادارة مشروع التحول	اعداد تقرير تحليل الفجوات	اعداد الأرصدة الافتتاحية	مسك السجلات المحاسبية	التدريب العملي	اعداد RPGs	اعداد القوائم المالية
اعداد خطة العمل وادارة مشروع التحول المحاسبي على مستوى الجهة بالتنسيق مع ادارة مشروع التحول المركزية	1. تحليل الفجوات المحاسبية وتقييم الوضع الحالي 2. اعداد تقرير تحليل الفجوات	1. إعداد الأرصدة الافتتاحية للبنود الاساسية مثل : الاصول؛المخزون التزامات؛ منافع الموظفين؛ والمسائل الأخرى. 2. اعداد المركز المالي الافتتاحي	العمليات المحاسبية اليومية والإقفالات الشهرية	التدريب العملي: ورش عمل دورية لنقل المعرفة العملية (بالتنسيق مع ادارة التدريب ونقل المعرفة المركزية).	اعداد تقرير حول الممارسات الموصى بها (RPGs) ليرفق بالقوائم المالية السنوية.	1. اعداد القوائم المالية الأولية (بشكل ربع سنوي) 2. اعداد قوائم مالية سنوية

الخطوات الاساسية لاستنباط تكلفة التحول للاعمال المحاسبية:

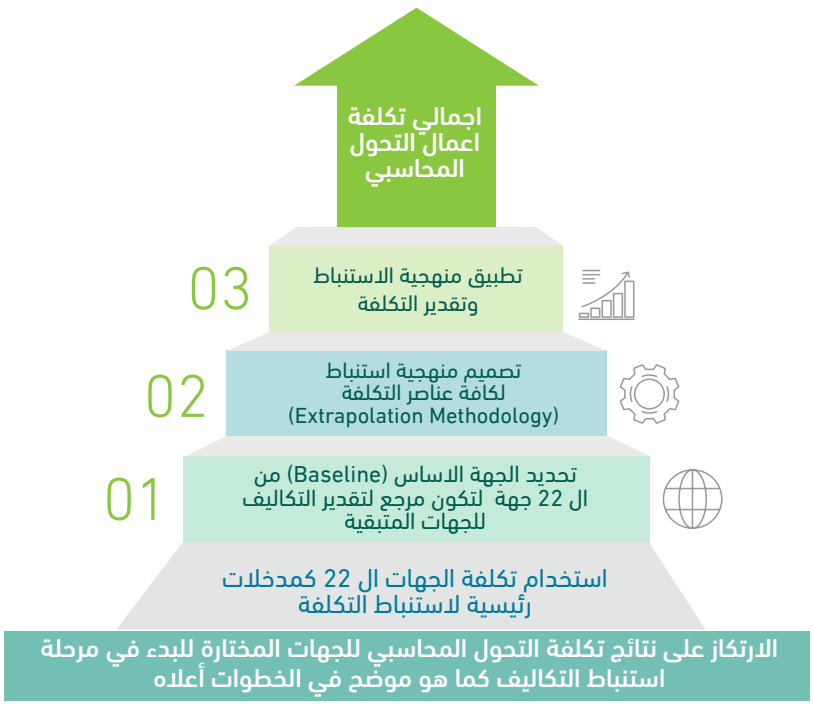

01

عرض نتائج استنباط تكلفة التحول للاعمال المحاسبية لكل جهة حكومية مع اظهار الحد الأدنى والحد الأقصى للتكلفة فيما يخص كل عنصر من عناصر التكلفة الاساسية.

02

اختيار الجهات القياسية / الاساس (Baseline) الأنسب للجهات المتبقية بعد الأخذ بالاعتبار تمثيلها للقطاعات والخصائص المشتركة مع الجهات قيد الاستنباط.

03

تصميم منهجية استنباط موحدة (Extrapolation Methodology) ليتم تطبيقها على الجهات المتبقية تأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على عناصر التكلفة الاساسية كالمدة الزمنية للتحول إلى اساس الاستحقاق بحسب خارطة الطريق والتعقيدات المحاسبية المتوقعة لكل جهة وعدد المعاملات لديها وحجم الموازنة والجاهزية بحسب نتائج الاستبانات في المرحلة الاولى (كما ينطبق) وغيرها من العوامل المؤثرة.

تم تحديد الفترة الزمنية لتنفيذ التحول لحصر وجرد وتقييم الأصول الثابتة بناء على عاملين أساسيين وهما مستوى التعقيد وحجم الموازنة، وتم الاخذ بعين الاعتبار المجموعات في تحديد الفترات الزمنية حيث ان الجهات ذات الاصول المتجانسة تم ادراجها تحت نفس المجموعة، وتم توزيع الجهات التي تم تحديدها في خارطة الطريق بناء على الفرضيات ومبادئ التصميم التالية:

أ. توفر نظام ادارة بيانات الأصول للجهات الحكومية خلال الربع الثاني من 2020

ب. توزيع مشاريع الأصول الثابتة على مدار الثلاث سنوات بحسب توفر الكفاءات لتنفيذ المشاريع

ج. مواءمة انهاء مشاريع الأصول الثابتة مع مشاريع مسك الحسابات

وتحديد المبادرات الواجب تنفيذها على مستوى مركزي او على مستوى الجهات لتلبية احتياجات التحول كالتالي:

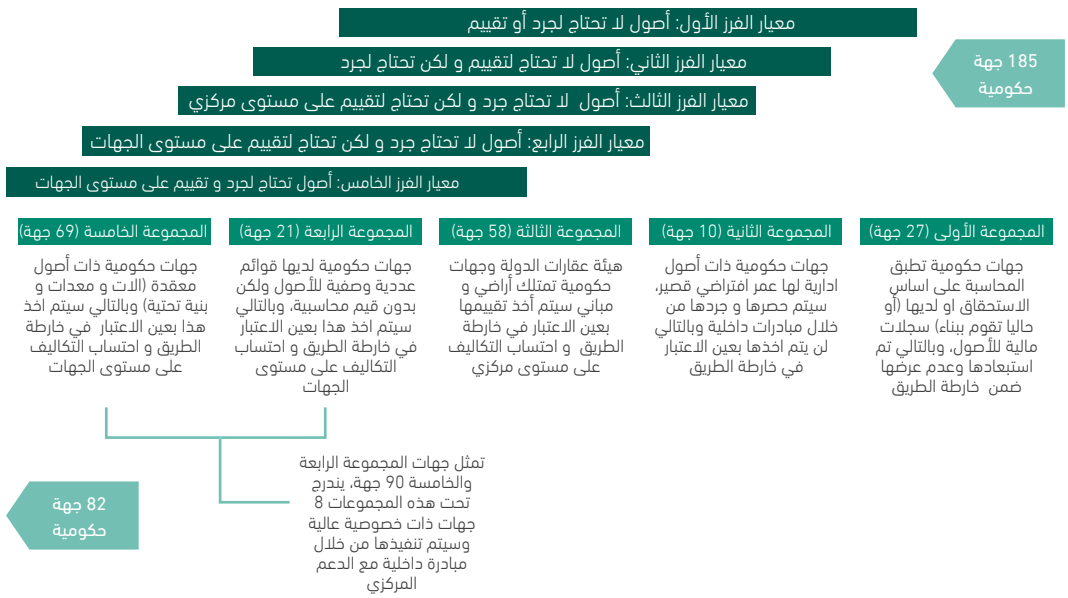

وتحديد عنصرين رئيسيين وأهم التفاصيل الخاصة بهما لحساب التكاليف المتعلقة بالأصول الثابتة والتي سوف تمكن الجهات الحكومية في التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي

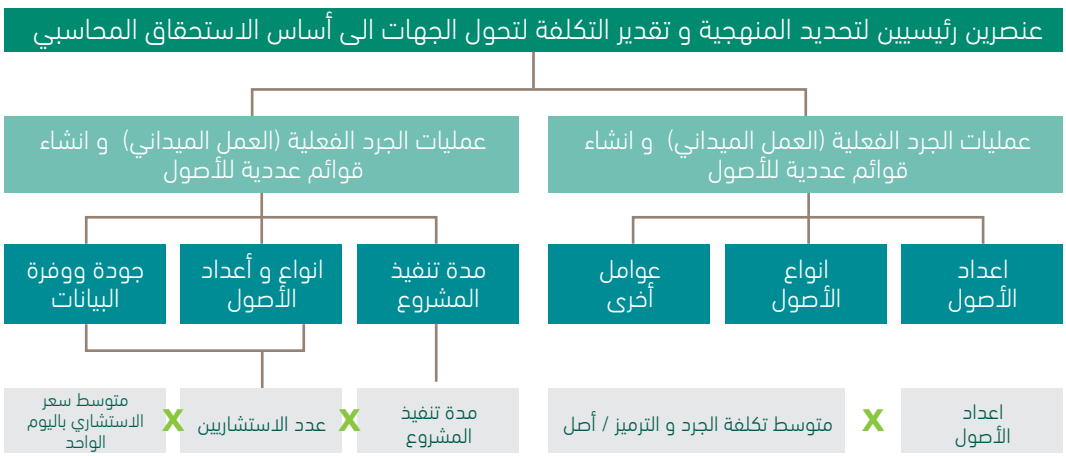

ملخص الأنشطة التي سيقوم بها الاستشاري:

1. التنسيق مع الجهات وادارة عمليات الجرد
2. جمع البيانات التاريخية عن الأصول
3. تحليل البيانات والمستندات
4. اصدار نماذج الجرد ومراجعة البيانات التي تم جمعها من فرق الجرد
5. التقييم وانشاء السجلات المالية للأصول
6. اصدار التقارير

ليتبع بعد ذلك تطوير منهجية حصر وتقييم الأصول الثابتة (حسبما تقتضي الحاجة) وعناصر التكلفة بحسب احتياجات وخصائص التحول المرتبطة بالأصول الثابتة وفقا للتالي:

اعداد الأصول	يكمن تقدير عدد الأصول من خلال حجم المصروفات الرأسمالية أو من خلال افتراضات معينة (تم تحديد افتراضات مختلفة بناء على الجهات كما هو موضح في الاقسام اللاحقة) ومن الجدير بالذكر هنا أن هذه الأعداد تم النظر اليها من ناحية محاسبية و لم نأخذ بعين الاعتبار تصنيف هذه الأصول من الناحية الفنية.
انواع الأصول	تم اخذ انواع الاصول من خلال المعلومات المتوفرة من الزيارات و الاستبيانات التي تم توزيعها. اما بالنسبة لباقي الجهات فقد تم الاستنتاج بناء على أبحاث قمنا بها عن أي معلومات متوفرة عن طبيعة نشاط الجهات
عوامل أخرى	هنالك عوامل اخرى تؤثر في عملية تقدير تكاليف العمل الميداني, من هذه العوامل: اماكن تواجد الأصول وانتشارها وأنواع بطاقات الترميز / الترقيم.
مدة تنفيذ المشروع	تم اعتماد مدة تنفيذ المشروع كما تم تقديرها في خارطة الطريق بحسب المعلومات المتوفرة عن الجهات و خبراتنا السابقة.
انواع و أعداد الأصول	تعتمد الأساليب و الجهود المطلوبة لتطوير و حساب نماذج التقييم بالدرجة الاولى على اصناف الأصول والبيانات المتوفرة.
جودة ووفرة البيانات	هنالك علاقة عكسية بين جودة ووفرة البيانات مع تكاليف التحول، ففي حال كانت المعلومات المتوفرة دقيقة فإن ذلك من شأنه أن يساهم ذلك في تقليص التكاليف.

قدرت التكاليف لحصر وتقييم الأصول لبقية الجهات عن طريق جمع وتصنيف الجهات المتجانسة الى مجموعات رئيسية بناء على مستوى التعقيد. وقد تم تحديد جهة قياسية\اساسية لكل من هذه المجموعات ومن ثم تم استخدامها كمرجع (نموذج) في عملية تقدير التكاليف المالية للجهات المتبقية ضمن تلك المجموعة.

مجموعات مستوى التعقيد الرابع:

1. الجهات الصغرى– جهة الاساس هي وزارة الشؤون الاسلامية والدعوة والارشاد (10 جهة)
2. الجهات الوسطى والكبرى– جهة الاساس هي الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة (9 جهات)

مجموعات مستوى التعقيد الخامس:

1. الأمانات التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية (16 جهة)
2. وزارة التعليم والمؤسسات التعليمية التابعة (19 جهة)
3. الأمن العام والجهات الأمنية (8 جهات)
4. باقي الجهات (7 جهات)

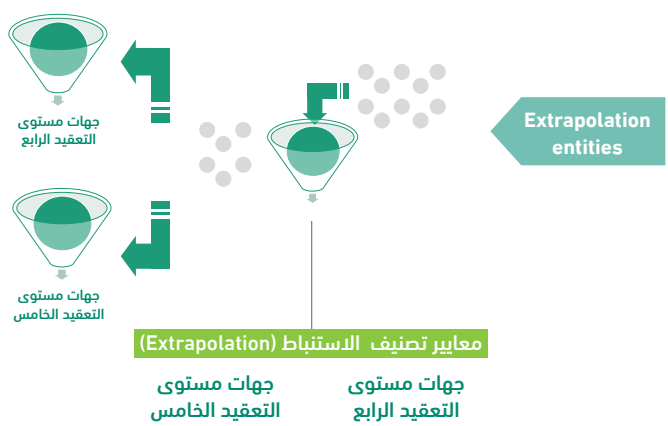

وأخذت بعين الاعتبار تكاليف المحور التقني بهدف توضيح الصورة المتكاملة لعملية التحول ضمن محاورها المختلفة.

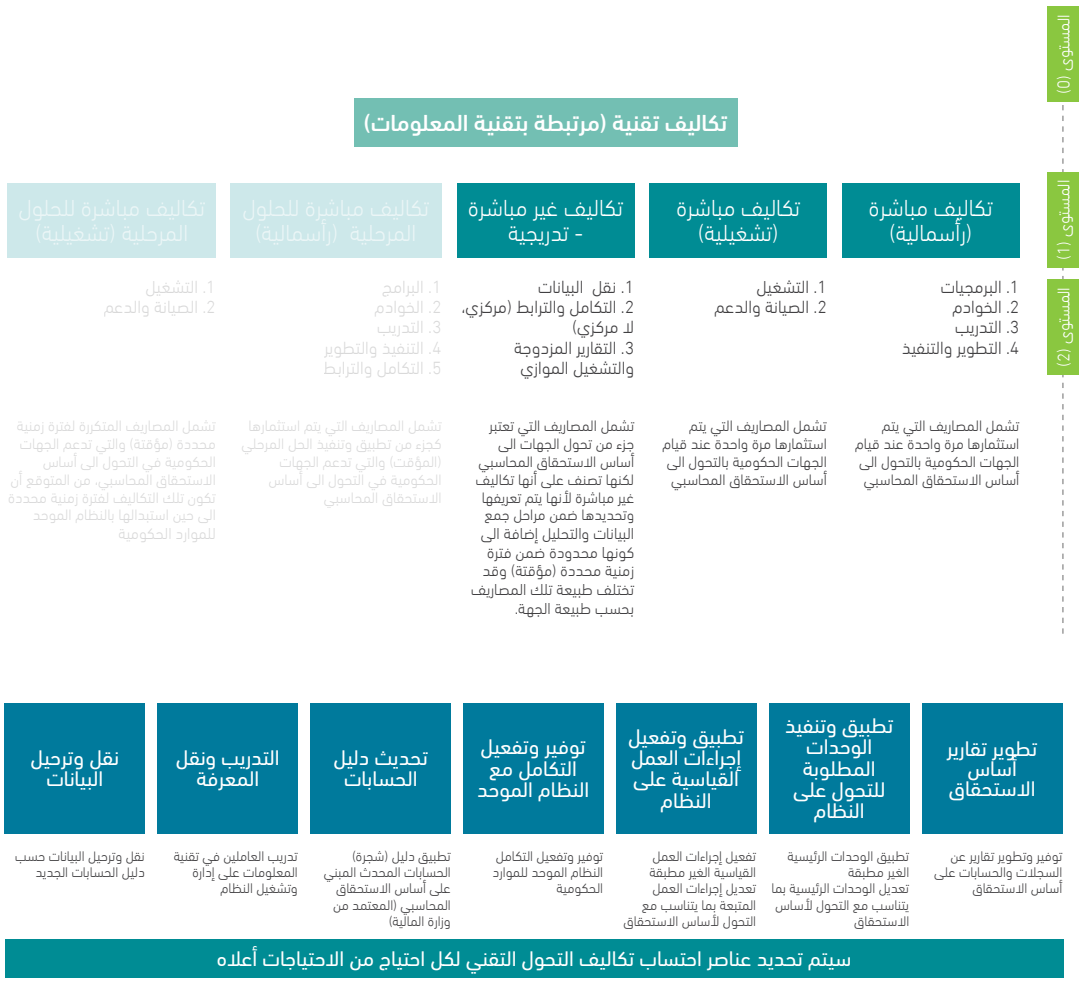

تقدير تكاليف التحول التقنية

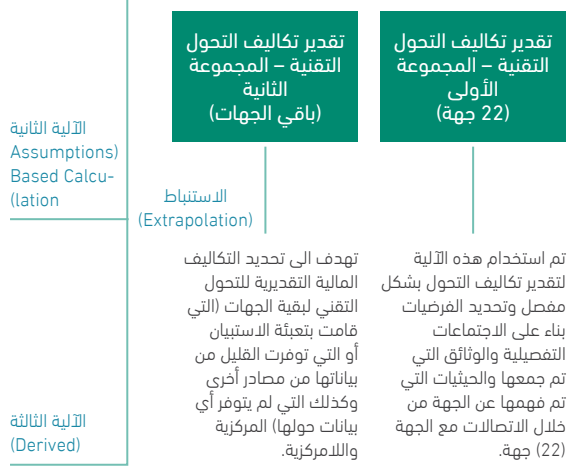

الآلية الأولى (Baselining)

تم استخدام هذه الآلية للجهات الحكومية المتجانسة والمتشابهة (من جانب الأعمال والأنشطة التي تقوم بها حيث أن هذا التجانس يؤدي للتشابه في المتطلبات التقنية بشكل عام وقد تم جمعها وتصنيفها الى أربع تصانيف رئيسية وهي (الأمانات، الجامعات، القوات المسلحة والإمارات). لكل من هذه المجموعات فقد تم تحديد جهة قياسية\اساسية (Base Entity) تم تقدير تكلفة التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بشكل مفصل للجهة القياسية ومن ثم تم استخدامها كمرجع (نموذج) في عملية تقدير التكاليف المالية للجهات المتبقية ضمن تلك المجموعة وبالاستعانة ببيانات الميزانية وعدد العمليات السنوية، وقد تم استخدام هذه المنهجية في تقدير التكاليف المالية ل(16 أمانة، 27 جامعة، 12 إمارة، 4 قوات مسلحة و 3كليات أمنية).

الآلية الثانية Assumptions) Based Calculation)

تم استخدام هذه الآلية للجهات الحكومية التي تتوفر بيانات عنها من خلال الاستبانات التي تم جمعها خلال مشروع المرحلة الأولى من التحول الي أساس الاستحقاق المحاسبي والاستبانات التي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من هذا المشروع ، وقد تم الاعتماد على استنباط أنماط تقدير التكاليف (المعادلات) التي تم استخدامها في تقدير تكلفة الجهات في الآلية الأولى وقد تم استخدام هذه المنهجية في تقدير التكاليف المالية ل(22 جهة حكومية من خلال الاستبانات الحالية، و53 جهة حكومية من خلال استبانات المشاريع السابقة - مشروع المرحلة الأولى).

الآلية الثالثة (Derived)

تم استخدام هذه الآلية للجهات الحكومية المتبقية (والتي لم يتسنى تقدير تكاليفها للتحول باستخدام الآليات السابقة) والبيانات المتوفرة عنها تشمل فقط الميزانية وعدد العمليات السنوية، وتم وضع عدد من الافتراضات والمعادلات و تقدير التكاليف المالية ل (21 جهة حكومية) بينما تبقى عدد (8جهات) لم يتوفر عنها اية بيانات وقد تم تقدير تكلفة تحول ثابتة لتلك الجهات.

مبادرة ضمان جودة تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

الامتثال التام لتطبيق المخرجات من خلال معالجة المعوقات، التي تم تصميمها في المرحلة الأولى والثانية من المبادرة والتأكيد من سلامة التنفيذ لمبادرات التحول الى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق والمخاطر المحتملة أثناء التحول بتصميم واقتراح البدائل، بالإضافة الى دراسة الحالات المنفردة والمستجدة واقتراح الحلول لها للحصول على التكامل بين أعمال المبادرات الفرعية للتحول لأساس الاستحقاق وتوحيد المعلومات.
وكان أبرز النقاط التي تغطيها المبادرة ما يلي:

1. ضمان جودة مواءمة دليل الحسابات الجديد في الجهات ونقل وتنقيح البيانات التاريخية والأرصدة الافتتاحية.
2. ضمان جودة تشكيل لجنة المعايير المحاسبة للقطاع العام.
3. ضمان جودة اعادة هيكلة إدارة الشؤون المالية بالجهات الحكومية.
4. ضمان جودة حصر وتقييم أصول والتزامات الجهات الحكومية.
5. ضمان جودة مبادرة تحديد الجهات التي تنطبق عليها معايير المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

قامت إدارة المبادرات المركزية ضمن مبادرة ضمان جودة تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق بتطوير منهجية لتأهيل المكاتب المحاسبية المحلية للمشاركة في برنامج التحول من حيث قياس قدراتهم وخبراتهم، حيث تم عقد ورشتي عمل معهم بحضور شركات المحاسبة العالمية والعاملة بالمملكة العربية السعودية، وتم دعوتهم بناءً على معايير محددة مثل تمثيل المكتب المحلي لمكتب خارجي، وسابقة الأعمال للمكتب، وتم خلال هذه الورش التعرف على أعمال المكاتب مثل مشاركتهم في أعمال تحول محاسبي سواء سابقة، والتعرف على عدد الشركاء بالمكاتب وعدد الموظفين وخلافه، وتم العمل على تطوير نموذج لجمع المعلومات عن مكاتب المحاسبة وملخص عدد العمليات التي قام بها المكتب وخاصة عمليات التحول، ليتم إرسالها لجميع المكاتب المسجلة بالهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

مبادرة اعداد وتهيئة شركاء التحول بمركز الاستحقاق المحاسبي ودعمهم لتنفيذ التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي بالجهات الحكومية

باشرت إدارة المبادرات المركزية بتطوير مبادرة لإعداد وتهيئة وتمكين مركز الاستحقاق المحاسبي لدعم بناء الأرصدة الافتتاحية ومسك الحسابات وإعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي بالجهات الحكومية وذلك بتحديد الفجوات في السياسات والإجراءات المحاسبية المطبقة وفقاً لمبدأ الاستحقاق المحاسبي وتبني مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية، من خلال مساندة فريق عمل شركاء التحول ودعمه لتحول عينة من الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

تخفيف الأثر الناجم التحديات المرتبطة باطلاق المبادرات:
مما سيساهم في التخفيف لاحقاً من عدد الجهات التي لن تتمكن من البدء بتنفيذ مبادرات التحول المحاسبي والتي سيتم العمل معها لاحقاً لتجاوز هذا الخطر في الخطط المستقبلية
.

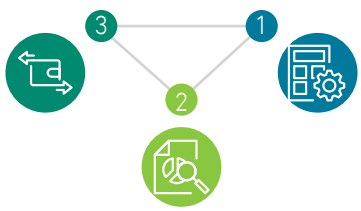

الدروس المستفادة:
سيؤدي تنفيذ التحول في عشرين جهة حكومية الى إضافة خبرات جديدة لتمكين شركاء التحول من دعم ومساندة الجهات الحكومية من خلال تنفيذه المباشر واطلاعه على تفاصيل مجريات الأمور لدى الجهات وأية مستجدات قد تطرأ يتوجب على أثرها التعديل أو التحسين أو الإحاطة، وبعد ذلك تعميم هذه التجارب الجديدة على الجهات الحكومية الأخرى

تحسين إجراءات وعمليات التحول المقترحة:
سيؤدي تنفيذ التحول في عشرين جهة حكومية الى إضافة خبرات جديدة لتمكين شركاء التحول من دعم ومساندة الجهات الحكومية من خلال تنفيذه المباشر واطلاعه على تفاصيل مجريات الأمور لدى الجهات وأية مستجدات قد تطرأ يتوجب على أثرها التعديل أو التحسين أو الإحاطة، وبعد ذلك تعميم هذه التجارب الجديدة على الجهات الحكومية الأخرى

طورت إدارة المبادرات المركزية منهجية مستندة على معايير موضوعية لاختيار الجهات الحكومية المزمع دعمها لتنفيذ مبادرة اعداد الأرصدة الافتتاحية ومسك السجلات المحاسبية لديها بما يحقق الأهداف المرجوة من تنفيذ هذه المبادرة.

1. وضع معايير اختيار الجهات
2. تطوير أداة لفرز وتقييم الجهات
3. تحديث البيانات وإصدار التقرير النهائي

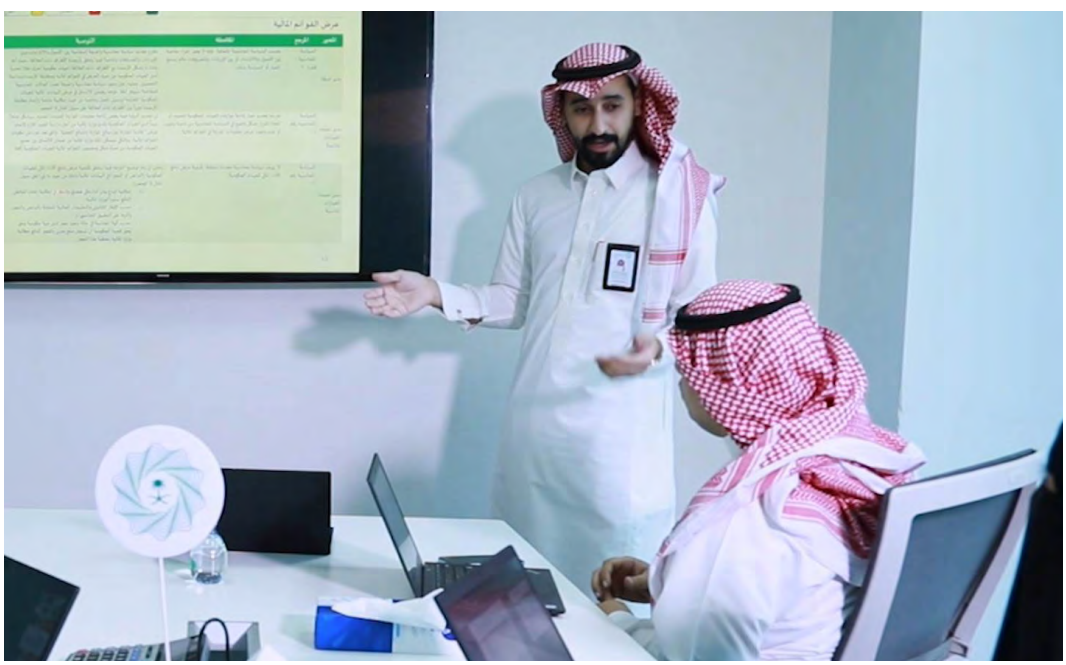

مبادرة تطبيق الدليل الارشادي لحصر وتقييم الأصول

قامت إدارة المبادرات المركزية بأطلاق مبادرة لتمكين الجهات الحكومية من تطبيق الدليل الشامل لحصر الأصول بالجهات الحكومية والذي يشمل ارشادات واضحة للجهات تبين خطوات الحصر والجرد والتقييم موضحة في دليل ارشادي تم اعداده من قبل إدارة المعايير والسياسات بمركز الاستحقاق المحاسبي باسم «الدليل الشامل لحصر وتقييم الأصول بالجهات الحكومية» والهادف لتطوير سجل الأصول الثابتة وإعداد الأرصدة الافتتاحية لتحضير البيانات المالية لتتوافق مع معايير المحاسبة الحكومية على أساس الاستحقاق المعتمدة في المملكة.

وصف المبادرة

تقديم الدعم الفني الى اللجنة المركزية والمتابعة مع اللجان الفرعية و الفنية للإجابة عن الاسئلة المتعلقة بتطبيق الدليل الارشادي.

أهداف المبادرة

مراجعة الأعمال التي تقوم بها الجهات لوضع سجلات لكل جهة توضح الأصول المملوكة من قبل الحكومة وتصنيفها بناء على تعليمات موحدة مبنية على أساس الاستحقاق لتكون الأساس لإعداد وإدخال الأرصدة الافتتاحية لمباشرة مسك الحسابات على أساس الاستحقاق.

نطاق العمل

أولاً: الدراسة وفهم المتطلبات:

فهم المتطلبات والاطلاع على الأعمال والمخرجات السابقة.

تحديث الدليل والنماذج للسجلات وجمع السجلات إذا دعت الحاجة.

ثانياً: تقديم الدعم الفني للجان:

1. مراجعة الخطط الزمنية المرفوعة من الجهات الحكومية.
2. متابعة أعمال الحصر والجرد والتقييم مع الجهات الحكومية.
3. المشاركة في ورش العمل التي تعدها اللجان.
4. توفير الدعم الفني والرد على استفسارات الجهات.
5. استلام تقارير وبيانات حصر وقياس وإثبات الأصول ومراجعتها بحسب المعايير المحاسبية للقطاع العام.

مبادرة تقييم الأصول العقارية

أطلقت إدارة المبادرات المركزية مبادرة لتقييم الأراضي والمباني للجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية بهدف إعداد سجلات مالية افتتاحية للأراضي والمباني تتوائم مع المعايير المحاسبية للقطاع العام المتبعة في الدولة.
وتشمل الاراضي والمباني المقصودة هنا جميع أنواع الأراضي والمباني (المتخصصة وغير المتخصصة) في مختلف مناطق المملكة والمملوكة للدولة.

وصف المبادرة

تقييم اراضي ومباني الدولة وإنشاء سجلات مالية افتتاحية للأراضي والمباني تتسم بالدقة والاكتمال.

أهداف المبادرة

إعداد وتحديث سجلات مالية افتتاحية للأراض والمباني المملوكة للدولة من خلال:
1. جمع البيانات المتوفرة لدى الهيئة والجهات الحكومية.
2. التنسيق مع الهيئة ووزارة المالية والجهات الحكومية والأطراف ذات العلاقة.
3. توفير قيم تعكس بدقة صافي القيمة الدفترية للأراضي والمباني.

نطاق العمل

أولاً: فهم ودراسة الأعمال السابقة:
1. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
2. فهم ودراسة الاعمال السابقة ذات العلاقة.
3. التنسيق مع مبادرة تطبيق الدليل الارشادي واللجان ذات العلاقة.
4. تصميم النماذج لجمع البيانات المطلوبة.
5. خطة تفصيلية بالمهام وتنسيق الأعمال وفقاً لخارطة الطريق.

ثانياً: تقييم الأراضي والمباني وانشاء السجلات المالية:
1. تصنيف الأصول العقارية وفق مجموعات.
2. اختيار المنهجية الأنسب للتقييم.
3. زيارة بعض المواقع اذا دعت الحاجة.
4. تقييم الأصول.
5. إعداد سجل محاسبي متكامل (سجل أصول ثابتة).

مركز الاستحقاق المحاسبي يقوم بورشة عمل لاستشاريين مبادرة تقييم الأصول العقارية ضمن أنشطة تحضيرية تهدف لبناء مستودع بيانات، حيث تم توضيح المنهجية الشاملة لمراحل ومسارات العمل التنفيذية للمبادرة.

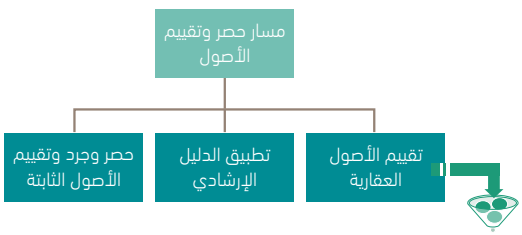

بالاستناد الى دراسة الشمولية ومنهجية تنفيذ مسار تقييم الأصول العقارية، تم تفصيل آلية التنفيذ لتكون ضمن ثلاث مراحل رئيسية هي:

1. مرحلة تقييم الأصول العقارية لدى الهيئة العامة لعقارات الدولة.
2. الأصول العقارية لدى وزارة الشؤون البلدية والقروية.
3. الأصول العقارية للجهات لدى الحكومية المتبقية

تم فصلها بشكل مستقل نظراً لما يلي:

1. مستوى تعقيدات الأصول العقارية العديد من الأراضي خارج مراكز المدن. الخبرة لدى الأمانات في تحديد نوع وطبيعة الأرض. تفاصيل متعددة من سندات الملكية تداخلات مع الجهات الأخرى (حكومية، خاصة، أفراد)
2. حجم وعدد الأصول كبير نسبياً

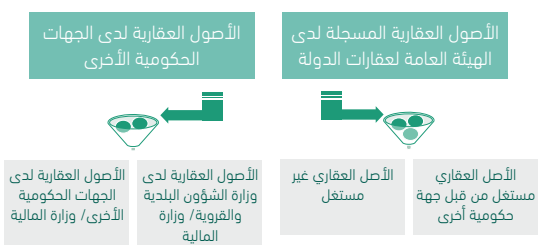

وتم توضيح الأدوار والمسؤوليات للأطراف المرتبطة بالمسار:

01	02	03	04	05
دراسة وتقييم المعلومات والبيانات المتوفرة عن الأصول العقارية	تحديد المعلومات المطلوبة والمتبقية للتمكين من اجراء التقييم	استكمال المعلومات لتمكين عملية التقييم	اجراء التقييم حسب المنهجيات المتبعة	سجل الأصول الثابتة
استشاري التقييم	استشاري التقييم	اللجنة الفرعية بالجهات الحكومية استشاري تطبيق الدليل الارشادي	استشاري التقييم	استشاري اعداد الأرصدة الافتتاحية

وشملت ورشة العمل العديد من الأنشطة تمثلت بالاطلاع على بيانات الأصول العقارية المتوفرة لدى مركز الاستحقاق وزيارة بعض الجهات الحكومية للاطلاع على المعلومات المتوفرة لديهم، ليكون المخطط الزمني كما هو موضح ويحقق أكبر دقة وشمولية للمعلومات الهادفة لتحقيق أكبر قدر من المنافع للمبادرة:

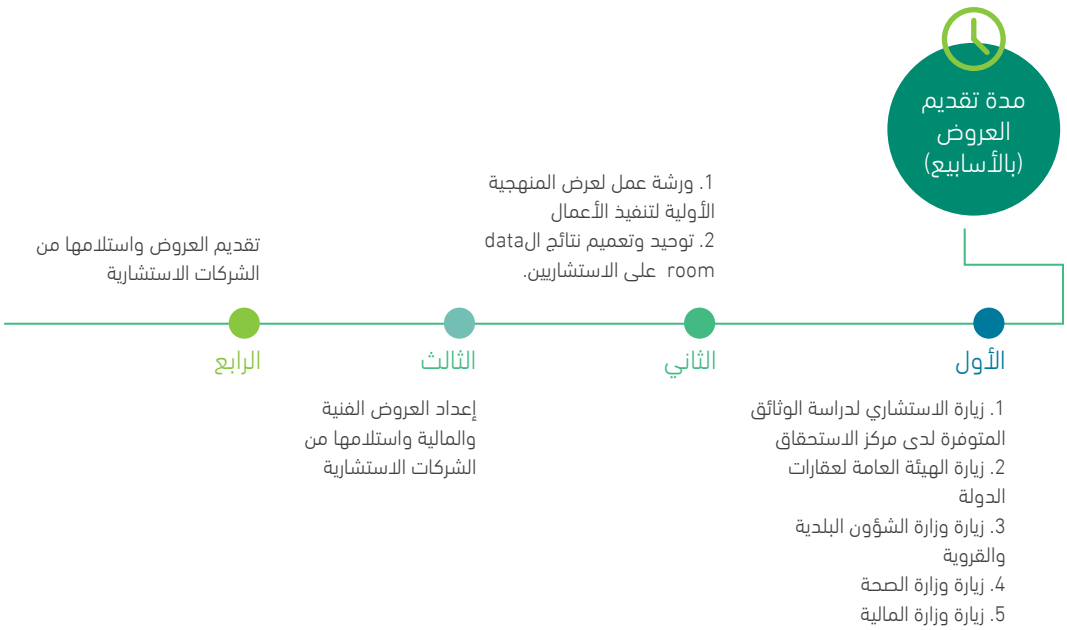

إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي

أحد ركائز التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي المعنية بمراجعة جودة مخرجات المبادرات وإعداد تقارير الجودة والالتزام والامتثال لمتطلبات التحول، وتبني أحدث الأساليب وأفضل الممارسات الرائدة لقياس وتحسين مستوى الجودة لتنفيذ المبادرات، وتقديم الدعم اللازم لإدارات ووحدات المركز بالإضافة إلى الاستشارات والتوصيات ومتابعة سير العمل والتأكد من سلامة تنفيذ الاجراءات والامتثال لمعايير الجودة والالتزام بما يضمن تعزيز وتحقيق الجودة للخدمات المقدمة من المركز.

تهـدف إدارة الجـــودة والالتـــزام والتميـــز المؤسسـي لتقديـم الدعـم اللازم والمساهمة والمشاركة لتطوير الأعمال والمشاريع المتعلقة بإدارات ووحدات مركز الاستحقاق المحاسبي، والعمل على تطوير معايير الجودة للخدمات المقدمة من المركز ومعايير الجودة لقياس أداء العمل بالوحدات التنظيمية الأخرى بالمركز وتنمية وتقوية مفهوم الرقابة الذاتية والالتزام لدى إدارات وأقسام المركز بما يضمن تحقيق الجودة المطلوبة. تندرج العديد من المهام في إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي والتي من أبرزها ما يلي:

1. إعداد وتطوير استراتيجيات عمل المركز والإطار التشغيلي والهيكل التنظيمي والوظيفي.
2. تطوير الأدلة وإجراءات العمل المفصلة والنماذج المتعلقة بأعمال المركز المالية والإدارية.
3. التأكد من تطبيق المعايير والسياسات والإرشادات والأنظمة والتعليمات المالية والإدارية ذات الصلة والمعتمدة ضمن لوائح المركز وإجراءات العمل.
4. إعداد موازنة المركز والبرامج والمشاريع المرتبطة بأعمال المركز والتأكد من ربط الموازنة مع بنود الصرف والسيولة المعتمدة وفقاً لتعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة من وزارة المالية
5. تنفيذ الموازنة السنوية ومسك السجلات المالية والإحصائية وإدارة وتسجيل ومتابعة النفقات بالتنسيق مع الوحدات التنظيمية بالمركز.
6. إعداد التقارير المالية والإدارية عن سير العمل والاداء المالي والاداري بالمركز
7. الدعم اللوجستي لكافة الوحدات التنظيمية بالمركز.
8. القيام بمهام الشؤون الإدارية والتنظيمية للعمل الإداري وعمليات الصادر والوارد وأرشفة الملفات وتوثيق المستندات وضمان السرية والأمان للمعلومات والبيانات بالمركز.
9. وضع معايير لقياس الأداء لجميع الخدمات المساندة ومراجعتها وتطويرها بصفة مستمرة.
10. خدمات الموارد البشرية ومتابعة إجراءات التعاقد والتوظيف وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها بالمركز
11. تقويم أداء الموظفين وإعداد التقارير اللازمة عن مستوى الأداء السنوي والدوري وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها بالمركز .

إدارة الجـودة والالتـزام والتميـز المؤسسـي تطـور الاسـتراتيجية العامـة والنمـوذج التشـغيلي لمركـز الاسـتحقاق

سعياً من مركز الاستحقاق المحاسبي لتحقيق الغاية من إنشائه **قامت إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي بتطوير الإطار العام للاستراتيجية والحوكمة والنموذج التشغيلي** لأعمال المركز والتي ستساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية، حيث يمثل الإطار العام للحوكمة والنموذج التشغيلي الركيزة الأساسية لتحديد وتطوير الوظائف الرئيسية للمركز. فبناء على دراسة وتحليل عناصر النموذج التشغيلي والمهام الرئيسية والخيارات المقترحة والملاءمة للتطبيق بمركز الاستحقاق المحاسبي، ودراسة وتقييم عمليات وآليات إدارة وتنفيذ المبادرات الحالية التي يشرف عليها المركز، تم التوصل إلى مناسبة اعتماد نموذج الدعم والتحكم بالمركز لإدارة عملية التحول لكافة الجهات الحكومية التي تشرف على تنفيذ عمليات تحولها وزارة المالية ممثلة بمركز الاستحقاق المحاسبي، حيث يتمثل دور المركز بالآتي:

1. توفير الحوكمة والمنهجيات والممكنات والأدوات التقنية اللازمة
2. وضع الخطة الاستراتيجية ومنهجية التحول للجها ت
3. إدارة المبادرات الرئيسية بشكل مباشر على المستوى الوطني
4. إدارة ومتابعة تنفيذ المبادرات المرتبطة بالتدريب والتطوير وإدارة التغيير ونقل المعرفة
5. تقديم الدعم والاستشارات والتوجيه للجهات المعنية لتنفيذ المبادرات
6. متابعة تنفيذ المبادرات على مستوى الجهات الحكومية وإعداد التقارير
7. مراقبة الأداء والجداول الزمنية ونسب الإنجاز
8. ضبط الجودة وضمان الالتزام والامتثال لمتطلبات التحول
9. التصعيد واقتراح الحلول الخاصة بالتحديات التي تواجه تنفيذ المبادرات بالجهات
10. متابعة مؤشرات أداء المبادرات (مثل: أداء إنجاز المبادرة – نسبة تسليم المخرجات)

إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي تطور الاستراتيجية العامة والنموذج التشغيلي لمركز الاستحقاق

إدارة الجودة والالتزام والتميز المؤسسي

تضع مؤشرات قياس تعاون الجهات لتنفيذ مبادرات التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي.

استجابة لدور مركز الاستحقاق المحاسبي برفع تقارير دورية تبين مدى تعاون الجهات كما ورد بالأمر السامي، تم تطوير منهجية توضح مؤشرات تعاون الجهات في الاستجابة لمتطلبات التحول الى أساس الاستحقاق بهدف الموضوعية بتوصيف مدى التعاون.

وحرصاً من مركز الاستحقاق على تفعيل الشراكة القائمة مع الجهات الحكومية وسعياً لتحقيق النجاح معها في مشروع التحول وتذليل العقبات التي تواجه الجهات في تنفيذه، فقد تم تطوير مجموعة من الأسباب التي يمكن أن تعيق الجهات في تنفيذ التحول وتتسبب في تأخير تسليم مخرجاته ومتطلباته.

تستند منهجية تقييم مدى تعاون الجهات على ثلاث مرتكزات أساسية، حيث يكون الشخص المسؤول عن تنفيذها هو شريك التحول بصفته قناة التواصل الرسمية مع الجهات الحكومية من قبل المركز.

عدم تسليم متطلبات التحول من معالم ومخرجات في الوقت المخطط له سابقاً حسب الخطة التنفيذية للتحول مع عدم استجابة الجهة لمتابعات شريك التحول

اعتماد 3 محاولات للتواصل مع الجهة لتسليم المتطلبات بعد انقضاء التاريخ المخطط لتسليمها دون أن تقوم الجهة بالتسليم

اعتماد البريد الالكتروني والهاتف في عمليات التواصل

تبدأ عمليات تسجيل المتابعات بعد انقضاء تاريخ تسليم المتطلبات دون تسليمها من قبل الجهة الحكومية كما هو موضح في الجدول التالي:

المحتوى	المتابعة الأولى		المتابعة الأولى		المتابعة الأولى	
المدة الزمنية من استحقاق الموعد	بعد انقضاء 24 ساعة من تاريخ التسليم المخطط	بعد البريد الإلكتروني الأول	بعد انقضاء 48 ساعة من تاريخ التسليم المخطط	بعد البريد الالكتروني الثاني	بعد انقضاء 72 ساعة من تاريخ التسليم المخطط	بعد البريد الالكتروني الثالث
نوع التذكير/ المتابعة	بريد إلكتروني أول للتذكير	مكالمة/رسالة هاتفية أولى للتذكير	بريد إلكتروني ثاني للتذكير	مكالمة/رسالة هاتفية ثانية للتذكير	بريد إلكتروني نهائي للتذكير	مكالمة/رسالة هاتفية نهائية للتذكير

اعتماداً على عمليات المتابعة، يتم احتساب معدل عمليات المتابعة للمتطلبات المتأخرة والتي لم تستجب فيها الجهة لمتابعات شريك التحول لأقرب عدد صحيح، ليظهر مؤشر التعاون كالآتي:

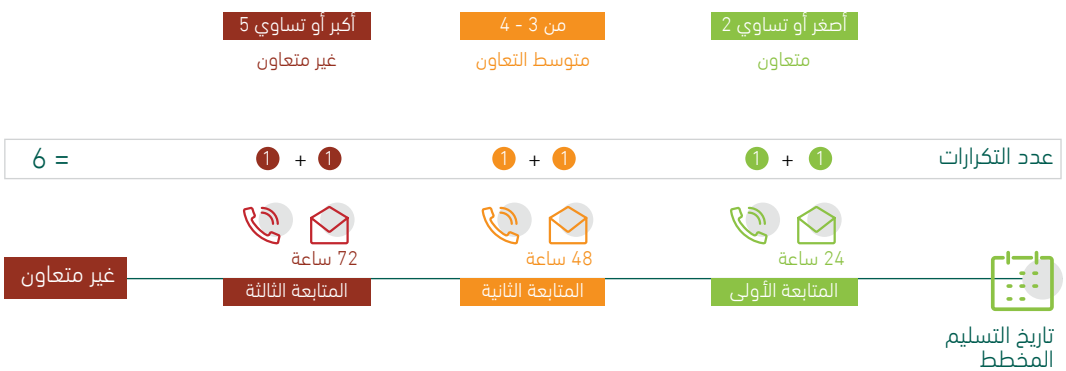

إدارة التدريب والتطوير والتغيير

تمكين وبناء قدرات العاملين بالإدارة المالية بالجهات الحكومية من العمل المحاسبي على أساس الاستحقاق وضمان نجاح تحول الجهات الحكومية وتحقيق المشروع لأهدافه ومنافعه بالشكل السليم.

إدارة التدريب والتطوير والتغيير

مسار التغيير:

يهدف مسار التغيير الى تبني جميع الأطراف ذات العلاقة بمشروع التحول وذلك عن طريق إعداد وتجهيز ودعم منسوبي الجهات الحكومية وخاصة منسوبي الإدارات المالية ليقوموا بتقبل التغيير وإنجاحه من أجل تعزيز نجاح الجهة الحكومية ككل وتمكينها من تحقيق النتائج المرجوة.

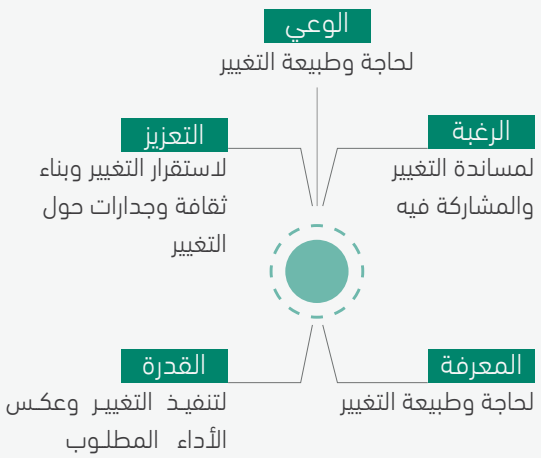

رفع الوعي وتقليل المقاومة للتغيير لموظفين الإدارة المالية في كل جهة من الجهات الحكومية المتحولة الى أساس الاستحقاق.

تقييم وقياس جاهزية التغيير للجهات المستهدفة بالبرنامج لوضع خطط تتناسب مع الحاجة والأولوية.

تطبيق استراتيجية إدارة التغيير والنموذج التشغيلي لإدارة التغيير وذلك وفقا لأفضل الممارسات والمنهجيات المعتمدة في مجال التغيير بحيث تشمل جميع الأنشطة اللازمة لضمان تبني وتأقلم الجهات المستهدفة للتحوّل إلى أساس الاستحقاق.

بناء ثقافة التغيير بالاستعانة بتعيين وتأهيل سفراء للتغيير داخل الجهات المستهدفة.

ضمان تبنّي وتأييد وتأقلم الجهات المستهدفة للتحوّل إلى أساس الاستحقاق المحاسبي من خلال دعم الجانب البشري بتنفيذ أعمال وأنشطة إدارة التغيير بالبرنامج.

تعزيز استمرارية دعم تطبيق الجهات المستهدفة لمتطلّبات المركز من خلال نقل المعرفة بإدارة التغيير وتطبيقاته لمركز الاستحقاق المحاسبي

ويقدم مسار التغيير ثلاث أنشطة كالتالي:

1. أنشطة مسار التغيير الرئيسية:
تعنى بجميع الأنشطة التي تستهدف تقليل المقاومة للتغيير، من خلال الرسائل التوعوية عن طريق البريد الالكتروني لفريق التحول بالجهة الحكومية او من خلال اللوحات التثقيفية بالجهات الحكومية.

2. أنشطة مسار التغيير التدريبية:
جميع الأنشطة التي تستهدف بناء المعرفة اللازمة لنجاح مشروع التحوّل الى المحاسبة على أساس الاستحقاق، عن طريق تقديم الدورات التدريبية وعمل برامج تدريبية مكثفة في مركز الاستحقاق او لدى الجهة الحكومية بما يتناسب مع مؤهلات الموظفين.

03. أنشطة مسار التغيير الفنية:
جميع الأنشطة المتعلقة بمواجهة التحديات المتعلقة بسير عمل فرق التحول، من خلال اجتماعات دورية يتم مناقشة أبرز التحديات والطرق المثلى لمواجهتها.

يعد **مسار التدريب** جزء لا يتجزأ من إدارة التغيير والعامل الرئيسي لنجاح عملية التغيير بالجهات الحكومية حيث تعنى بتزويد الموظف بالمعلومات والمعارف والخبرات التي ترفع من أداءه بهدف تأهيليه الى عملية التحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي بالجهة الحكومية والتأكد من قدرته على عكس العملية بأعلى قدر من الكفاءة، ويهدف الى:

1. رفع القدرات الفنية المتخصصة على القيام بالأعمال المحاسبية اليومية بحسب متطلبات التحول المحاسبي المبني على أساس الاستحقاق المحاسبي وتمكين الكوادر البشرية في الجهات الحكومية المعنية من اكتساب المعرفة والقدرات والمهارات اللازمة لتطبيق التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.
2. ضمان حصول منسوبي الجهات الحكومية الحاليين على المعرفة اللازمة حسب الخطة الشاملة لتطبيق التحوّل إلى أساس الاستحقاق والقيام بالأعمال المحاسبية اليومية بحسب معايير المحاسبة للقطاع العام
3. قياس نتائج التدريب على الفئات المستهدفة.
4. تصميم المواد التدريبية المناسبة ورقمنه الحقائب التدريبية بجودة عالية لضمان نقل المعلومة وتحقيق استمرارية التدريب للجهات الحكومية.
5. تدريب وتمكين المدربين الذين سيتم تأهيلهم لذلك لتحقيق القدرة على استدامة العمل واستمرارية التدريب والوصول إلى الحصيلة المعرفية المطلوبة.

البرامج التوعوية

قامت إدارة التدريب والتطوير والتغيير بالعديد من البرامج التوعوية شملت ورش عمل لكافة منسوبي الجهات الحكومية تم عقدها بالتعاون مع معهد الإدارة العامة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بالإضافة الى زيارات لبعض الجهات كوزارة البيئة والمياه والزراعة، وزارة العدل، هيئة الغذاء والدواء والمديرية العامة للدفاع المدني وكان من ضمن الأنشطة التوعوية التي حرصت عليها إدارة التغيير والتدريب هي الرسائل التوعوية الأسبوعية المرسلة لسفراء الاستحقاق بالجهات والتي توائم المبادرات المطبقة بالجهة وحالة التحول لديها لتضمن الإدارة فاعلية الرسائل وتحقيق أهدافها المعنية برفع الوعي.

إطلاق الحقائب تدريبية على منصة دروب

أطلقت الإدارة خمسة حقائب تدريبية على منصة دروب والتي تهدف الى رفع المعرفة التقنية لدى منسوبي الإدارات المالية بالجهات الحكومية وتنوعت مواضيع الحقائب التدريبية حيث شملت الحقائب (أبرز العناوين المهمة ومنها إدارة التغيير والتحديات لتحوُّل الجهات للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وحقيبة تدريبية تختص بأساسيات المحاسبة المالية، أيضا حقيبة تدريبية تعنى بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، وحقيبة تدريبية لتقييم وإدارة الأصول بالجهات الحكومية في ظل التحوُّل إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، واخيراً حقيبة تدريبية بعنوان مراجعة وتقويم الأداء في الأجهزة العامة في ظل التحوُّل إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق).

ورش عمل تدريبية لمنسوبي الإدارات المالية بالجهات الحكومية

في ضوء حرص مركز الاستحقاق المحاسبي على رفع مستوى الكفاءة الوظيفية انطلقت ورش العمل التحضيرية للتحول الى المحاسبة على أساس الاستحقاق بمتوسط حضور 400 موظف من منسوبي الإدارات المالية بالجهات الحكومية عقدت من خلال وسائل التواصل المرئي، وزامنت مرحلة إطلاق مبادرات تحول الجهات للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

ورش عمل موجهة لقطاع الإسكان والمرافق العامة

أقام مركز الاستحقاق المحاسبي ورش عمل موجهة للجهات الحكومية والتي تندرج ضمن نطاق واحد، وذلك حتى تضمن تقديم أفضل المحاور المتناسبة مع احتياجات القطاع للتحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي وبدأت ورش العمل جولتها مع قطاع الإسكان والمرافق العامة حيث وجهت الدعوة لكافة الامانات والبلديات بالمملكة وكذلك تواجدت وزارة الشؤون البلدية والقروية وهيئة عقارات الدولة وبعض الجهات الحكومية التي كانت لديها عمليات مشابهة بقطاع الإسكان والمرافق العامة حيث وجهت الدعوة الى 33 جهة.

مركز الاستحقاق المحاسبي يستقبل وزارة الشؤون البلدية والقروية

استقبل مركز الاستحقاق المحاسبي منسوبي الإدارة المالية بوزارة الشؤون البلدية والقروية واعد لهم برنامج تدريبي مكثف تتكون من مجموعة ورش تدريبية توائم احتياجاتهم ومتطلباتهم للتحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي.

وزارة الثقافة تزور مركز الاستحقاق المحاسبي

استقبل مركز الاستحقاق المحاسبي منسوبي وزارة الثقافة، وقدم لهم برنامج تدريبي مكثف وشارك مركز الاستحقاق كافة أوجه الدعم لمعالجة التحديات ومناقشة الخطط التدريبية المستقبلية التي ستقدمها إدارة التغيير والتدريب لوزارة الثقافة.

الاستحقاق المحاسبي يطلق برنامج تطوير المواهب لأساس الاستحقاق المحاسبي

أطلق مركز الاستحقاق المحاسبي برنامج إعداد وتطوير المواهب لأساس الاستحقاق المحاسبي، وذلك بالتعاون مع برنامج تمهير التابع لصندوق الموارد البشرية، ويهدف البرنامج إلى تأهيل وتدريب الكفاءات الواعدة من حديثي التخرج في مجال المحاسبة لدعم الجهات الحكومية للتحول الى أساس الاستحقاق المحاسبي،
حيث استقبل مركز الاستحقاق المحاسبي المتدربين والبالغ عددهم **تسعة وعشرون متدرب ومتدربة** من حملة شهادة البكالوريوس في مجال المحاسبة، وقد أعد لهم المركز برنامج تدريبي مكثف حيث ضم البرنامج التدريبي باقة من الأنشطة التدريبية تتنوع ما بين المحاضرات النظرية والتطبيقات العملية والفرضيات المرتبطة بالمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق. (التدريب التعاوني)

تدشين منصة التدريب الالكترونية

تم تطوير مبادرة مستقلة معنية بتدريب وتطوير منسوبي الجهات الحكومية بالاستناد إلى أفضل الممارسات العالمية المرتبطة بإدارة التغيير، حيث تم تبني نموذج إدكار لإدارة التغيير الذي يعنى بمرحلة التوعية وتشمل على العديد من ورش العمل التوعوية حول المحاسبة على أساس الاستحقاق ومعايير المحاسبة الدولية لتعزيز المستوى المعرفي، ومن ثم مرحلة الرغبة التي سيتم خلالها اطلاق منصة التدريب الالكتروني (منصة وزارة المالية لنقل المعرفة) لتمكين منسوبي الجهات الحكومية بالحصول على متطلبات تطوير المهارات الأساسية ومن ثم الانتقال إلى مرحلة المعرفة، وتدشين منصة المحاكاة الافتراضية، وإطلاق العديد من البرامج للتدريب العملي والمهني المتخصص، ومن ثم مرحلة القدرة وإطلاق برامج التدريب المتخصصة والشهادات المهنية، واخيراً مرحلة التعزيز لتنفيذ برامج التدريب المستمر من خلال إدارة الموارد البشرية بالجهة والتحقق من الأداء وقياس الجدارات والقدرات لدى الموظفين.

منصة المحاكاة الافتراضية

قامت إدارة التدريب والتطوير والتغيير بتطوير أداة تدريبية هادفة لتعزيز الجدارات والقدرات والممكنات البشرية لمواكبة التطورات في النظام المحاسبي بالمملكة، والنهوض بالقدرات البشرية إلى المستويات المهنية الملائمة لهذا التحول وذلك من خلال تطوير بيئة تعليمية لتأهيل منسوبي الإدارات المالية في الجهات الحكومية وتمكينهم من تطبيق المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.
واشتملت المنصة على الحلول التقنية التالية:

1. نظام الأستاذ العام ويتضمن على جميع القيود المحاسبية الناشئة من خلال العمليات المحاسبية من جميع الأنظمة الفرعية لكل جهة على حدة.
2. نظام البنوك للتدريب على العمليات التي تحتاج إلى تسوية مع البنك أو مع جهات مختلفة وذلك بعد ثبوت عملية القبض او الدفع من وإلى المستفيد وذلك لكل جهة على حدة.
3. نظام المقبوضات الذي يمكن المتدرب من اختيار طريقة الاعتراف بالإيراد (فوري، آجل، على فترات محددة) ويمكن طباعة فواتير الايرادات من خلال النظام بشكل معياري.
4. نظام المدفوعات الذي يتيح إمكانية الدفع من خلال البنك التجاري أو دفع مركزي.
5. نظام الأصول الذي يحتوي على (تصنيف وإضافة الأصول، بيع أو استبعاد أصل، إهلاك الأصول واستنفاذ، إلخ)
6. نظام الضريبة المضافة: لاحتساب قيمة الضريبة المضافة تلقائيا من خلال العمليات المحاسبية في النظام.
7. نظام الموازنة: ستاندرد (التكلفة والسيولة)

إدارة التواصل والإعلام

تسعى إدارة التواصل والاعلام لتفعيل التواصل بين إدارات المركز وبين المركز وجهات القطاع العام، لزيادة مستويات التعاون بين الجهات وايجاد الثقة المتبادلة لمعرفة الاحتياجات ومواجهة المشكلات واقتراح الحلول للزيادة من فاعلية التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي.

تقوم إدارة التواصل والاعلام بالأدوار التالية:

01
وضع الخطة الاستراتيجية للتواصل والاعلام والانشطة المتعلقة بها بالتنسيق مع الاطراف ذات العلاقة

02
تطوير شعار وهوية مركز الاستحقاق، وإدارة المحتوى الالكتروني من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ومنصات التدريب والتطوير.

03
إدارة قنوات التواصل الخاصة بالمركز لدعم مرحلة تحول الجهات الحكومية للمحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق.

04
تنفيذ الانشطة الاعلامية الخاصة بمركز الاستحقاق المحاسبي.

05
تقديم الدعم اللوجستي بما يتعلق بالأنشطة الاعلامية وعمليات التواصل وعقد الاجتماعات مع أصحاب المصلحة.

06
القيام بالدور الرئيسي لإدارة التواصل بالتنسيق مع الجهات الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف ورؤية التحول إلى أساس الاستحقاق المحاسبي.

07
تصميم المحتويات الاعلامية والنشرات الدورية بمركز الاستحقاق المحاسبي.

08
بناء قاعدة بيانات بالمستفيدين من عملية التحول لتسهيل عملية التواصل معهم لاحقا من خلال قنوات التواصل بالمركز.

09
تخطيط وإدارة اللقاءات، وورش العمل والتدريب المتعلقة بإدارة التغيير وتحليل الفاعلية مع الجهات ذات العلاقة.

10
وضع خطط العمل السنوية والجداول الزمنية المناسبة لنشاطات القسم والعمل على تنفيذها بعد إقرارها.

عقد ورش عمل متخصصة

للجهات التي بدأت التحول للاستحقاق المحاسبي

عقد مركز الاستحقاق المحاسبي ستة ورش عمل افتراضية متخصصة لأكثر من 100 جهة بدأت فعلياً إجراءات التحول إلى الاستحقاق المحاسبي، استهدفت العاملين في الإدارات المرتبطة بالدورة المستندية بشكل عام، والعاملين في الإدارات المالية بشكل خاص.

وتأتي هذه الورش امتداداً لأحد الأدوار الرئيسة المناطة بمركز الاستحقاق المحاسبي والمتمثلة في تأهيل وتمكين العاملين في الإدارات المالية والإدارات ذات العلاقة بالدورة المستندية في القطاع العام، على التحول من الاستحقاق النقدي المعمول به حالياً، إلى الاستحقاق المحاسبي، وتماشياً مع الخطة الشمولية لتحول القطاع العام إلى الاستحقاق المحاسبي.

وقد تناولت ورش العمل أربعة محاور رئيسة هي (التعريف بمشروع التحول لأساس الاستحقاق في القطاع العام، والإطار العام للمحاسبة وفقا لأساس الاستحقاق في القطاع العام، والدورة المحاسبية والقيد المزدوج، والتسوية الجردية وإقفال الحسابات)، بحضور أكثر من 1600 متدرب من الجهات المستهدفة، حيث تم خلال تلك الورش تزويدهم ببعض الحالات العملية والإجابة على استفساراتهم، كما تعمل إدارة التغيير والتدريب على عقد المزيد من ورش العمل التفصيلية التي سيتم عقدها قريباً بإذن الله.

معالي رئيس اللجنة التوجيهية يزور مركز الاستحقاق المحاسبي

زار معالي رئيس اللجنة التوجيهية في وزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح مركز الاستحقاق المحاسبي يوم الثلاثاء 5 صفر 1422هـ، وقد اطلع معاليه خلال هذه الزيارة على تهيئة الجهات للتحول لأساس الاستحقاق، والمستجدات في تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، كما اجتمع مع فريق شركاء التحول لمناقشتهم حول تقدم الجهات الحكومية في عملية تطبيق مبدأ الاستحقاق المحاسبي، وأهم التحديات التي واجهتهم خلال هذا التحول.

بناء قاعدة بيانات المدراء الماليين

تم بناء قاعدة بيانات متكاملة لمدراء الإدارات المالية في القطاع العام، لتيسير سبل الاتصال والتواصل معهم، سواء لتزويدهم بالمستجدات حول تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، أو لتزويدهم بالدعوات الخاصة بورش العمل التي ينفذها مركز الاستحقاق المحاسبي أو خلاف ذلك، ويتم تحديث قاعدة البيانات هذه بشكل دوري.

اعداد وتنفيذ المشاركة في منتدى المحاسبين الذي تنظمه الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين

تم بناء قاعدة بيانات متكاملة لمدراء الإدارات المالية في القطاع العام، لتيسير سبل الاتصال والتواصل معهم، سواء لتزويدهم بالمستجدات حول تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، أو لتزويدهم بالدعوات الخاصة بورش العمل التي ينفذها مركز الاستحقاق المحاسبي أو خلاف ذلك، ويتم تحديث قاعدة البيانات هذه بشكل دوري.

نشر الرسائل التوعوية

قامت إدارة التواصل والإعلام بالتنسيق مع الجهات الحكومية المطبقة للتحول إلى أساس الاستحقاق بنشر رسائل توعوية تتعلق بمبدأ الاستحقاق المحاسبي وأهميته لبناء المركز المالي للدولة لتحقيق رؤية المملكة 2030، حيث لاقت اهتمام وتفاعل الجهات حول مبدأ الاستحقاق المحاسبي ونشر تلك الرسائل لمنسوبي جهاتهم لتعزيز ومعرفة الهدف من تطبيق التحول للجهات الحكومية.

بناء قاعدة بيانات مكاتب المحاسبة، وتصنيف المكاتب

تم بناء قاعدة بيانات لمكاتب المحاسبة المرخصة في المملكة، كما تم تصنيف المكاتب الكبرى من حيث عدد الموظفين وعدد عمليات المراجعة التي ينفذونها سنويا، كما تم إنشاء قاعدة بيانات مشتقة من القاعدة الأساسية تعتمد على الخبرات السابقة لدى مكاتب المحاسبة في تنفيذ عمليات التحول مثل (مشاركتهم او تنفيذهم لعمليات تحول إلى معايير المحاسبة في القطاع العام أو المعايير الدولية أو IFRS).

تنظيم لقاء « دور المؤسسات التعليمية في دعم عملية التحول لأساس الاستحقاق المحاسبي

نظرا لأهمية المواءمة بين مخرجات التعليم والاحتياج الفعلي للإدارات المالية في القطاع العام، عقد مركز الاستحقاق المحاسبي لقاء لمناقشة أهمية مواءمة المحتوى والمخرجات التعليمية من أقسام المحاسبة في الجامعات السعودية بما يتوافق مع الاحتياج الفعلي في سوق العمل مع الأخذ بعين الاعتبار عملية تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، وقد ضم هذا اللقاء معالي رئيس اللجنة التوجيهية في وزارة المالية الأستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح وسعادة الدكتور عبدالرحمن الخريف وكيل وكالة التعليم الجامعي في وزارة التعليم، والدكتورة نهى العيسى رئيسة قسم المحاسبة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن.

إعداد وتنظيم وتنفيذ لقاء المدراء الماليين الأول

تم بناء قاعدة بيانات متكاملة لمدراء الإدارات المالية في القطاع العام، لتيسير سبل الاتصال والتواصل معهم، سواء لتزويدهم بالمستجدات حول تحول الجهات الحكومية إلى المحاسبة المبنية على أساس الاستحقاق، أو لتزويدهم بالدعوات الخاصة بورش العمل التي ينفذها مركز الاستحقاق المحاسبي أو خلاف ذلك، ويتم تحديث قاعدة البيانات هذه بشكل دوري.

المملكة العربية السعودية
الرياض – تقاطع طريق الأمير محمد بن عبد العزيز مع طريق العليا
أبراج العليا – البرج (أ) الدور التاسع
العنوان البريدي: وزارة المالية – الرمز البريدي 11177
الهاتف المباشر: : 0118217828
البريد الالكتروني: c2a@mof.gov.sa

الاستحقاق المحاسبي
Accrual Accounting

www.mof.gov.sa/C2A